الباب الثاني :

الهويات

سياسة العولمة وإعادة التشكيل الثقافي:

سياسة الهوية:

يري أصحاب اتجاه صراع الحضارات إن سياسة العولمة يعاد تشكيلها علي امتداد الخطوط الثقافية مدفوعا بالتحديث والافتراض الرئيسى لاصحاب هذا الاتجاه هو "الشعوب ذات الثقافات المتشابهة تتقارب والشعوب والدول ذات الثقافات المختلفة تتباعد. " والافتراض الثانى هو

والانحيازات التي تعتمد علي الأيدلوجية والعلاقات مع الدول الكبرى تفسح الطريق لتلك التي تعتمد علي الثقافة والحضارة ، كما ان الحدود السياسية يعاد رسمها لكي تتوافق مع الحدود الثقافية العرقية والدينية والحضارية.

أصبحت الهوية الثقافية هي العامل الرئيسي في تحديد صداقات دولة ما وعداوتها، وبينما كانت دولة ما تستطيع أن تتجنب الانحياز أثناء الحرب الباردة إلا أنها لا يمكن أن تفقد هويتها.

لقد ساد عصر التسعينيات انفجار أزمة هوية كونية في بلاد كثيرة حيث يتساءل الناس ! من نحن ؟ لمن ننتمي ؟ من هو الأخر ؟ لمن ينتمي؟

في دول كثيرة ظهرت فيها أزمة الهوية مثل إيران – الجزائر – تركيا – أوكرانيا – ألمانيا.

وأصبحت قضايا الهوية تأخذ شكلا حادا وبخاصة في البلاد التي توجد بها جماعات كبيرة من البشر ينتمون إلي حضارات مختلفة وفي محاولتهم البسيطة والسهلة لحل مشكلة الهوية يتم التركيز علي الدم والعقيدة والإيمان والأسرة. الناس عادته يتجهون لا شعوريا إلي السلف والدين واللغة والمؤسسات ويتباعدون عمن هم عكس ذلك. أن الواقع يقدم لنا أمثلة علي ذلك

بالرغم من محاولة القيادة السياسية لدولة تركيا الانضمام إلي الاتحاد الأوربي إلا أن القوي الأوروبية يظهرون صراحة أنهم لا يريدون دولة إسلامية في الاتحاد الأوربي ومازالت المماطلة والمناقشة مستمرة في محاولة انضمام تركيا إلي الاتحاد الأوربي ولا يسعد الدول الأوروبية أن تكون دولة إسلامية أخري (البوسنة) في القارة الأوروبية.

وكانت النمسا والسويد و فلندا بكل معاييرالثقافية جزءا من الثقافة الغربية مضطرة ان تكون تلك البلاد محايدة فى الحرب الباردة لكنهم الان منضميين الى عشيرتهم الثقافية في الاتحاد الأوربي.

بعض الدول الأوروبية أعضاء حلف وارسو أصبحوا الآن أعضاء في دول الاتحاد الأوروبي.

لقد أصبحت أحد الظواهر الواضحة في هذا القرن البحث عن الهوية والأمان والبحث عن جذور وصلات لحماية أنفسهم من المجهول.

الاعتداءات الإسرائيلية علي سكان غزة عام ٢٠٠٩وحدت العرب تحت ثقافة دينية إسلامية عربية، والسعودية تتبرع بمليار دولار مساعدة لشعب غزة، ومصر واليمن تتقدمان بمبادرات لحل المشكلة ومظاهرات في كل الدول العربية لمناصرة شعب غزة تقابله مظاهرات في ليبيا والسودان وسوريا والأردن والخليج وتونس والجزائر والمغرب ومصر وموريتانيا ولبنان والعراق والكويت لمناصرة شعب غزة وذلك بالتوازي مع مظاهرات في البلاد الإسلامية (اندونيسيا وإيران وتركيا)

الجاليات المسلمة في الحضارة الغربية تتظاهر لمناصرة شعب غزة في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتضغط علي قيادتها السياسية للتدخل لحل المشكلة ، البحث عن الهوية والخوف من المجهول هو الدافع الحقيقي للبحث عن الهوية والأصول والجذور.

تركيا تدعم البوسنة في يوغوسلافيا السابقة تأكيداً لدورها كحامية للبلقان والدول الإسلامية تساند البوسنة وتدعمها وروسيا تساند العرب الأرثوذكسية وألمانيا تساعد كرواتيا الكاثوليكية.

الصرب يحاربون الكروات ومسلمي البوسنة ومسلمي ألبانيا

أصبح واضحا أن التقدم الاقتصادي يكون أسرع وأعمق إذا قام علي عوامل ثقافية مشتركة، ولكن اعتبارات توازن القوي يمكن أن تؤدي إلي تحالفات غير حضارية وغير ذات وحدة ثقافية

تحالف الولايات المتحدة مع اليابان وكوريا وتحالفها القائم بالفعل مع إسرائيل وعلاقتها الأمنية بباكستان وقطر ودول الخليج ليست تحالفات ثقافية إنما هي تحالف لتوازن القوي.

المنظمات الاقتصادية الدولية التي تعمل في ثقافات مختلفة سوف تواجه مصاعب متزايدة للحفاظ علي هويتها وستكون دائما في حاجة لإضعاف الإنتماء الثقافي والوصول للعولمة.

الحضارة والثقافة والهوية

كشف المفكرون الفرنسيون عن فكرة الحضارة وطوروها في القرن التاسع عشر كنقيض لمفهوم البربرية، وقدم مفهوم الحضارة معيارا نحكم به علي المجتمعات وخلال القرن التاسع عشر كرس الأوربيون الكثير من الجهد الفكري والسياسي لشرح معيار الحكم علي المجتمعات غير الأوروبية للحكم أن كانت متحضرة أم لا.

ولقد وضع المفكرون الألمان في القرن التاسع عشر تميزا حادا بين الحضارة التي تتضمن آلات والتكنولوجيا والعوامل المادية وبين الثقافة التي تتضمن القيم والمثل والصفات الذهنية والفنية والأخلاقية الراقية في المجتمع، ولقد ظل هذا التميز بين الحضارة والثقافة قائما في الفكر الألماني ولكنه لم يقبل في أي مكان أخر.

ويري "برودل" أنه من المضلل أن نحاول علي الطريقة الألمانية- فصل الثقافة عن أساسها الحضارة.

الحضارة والثقافة كلاهما يشير إلي محمل أسلوب الحياة لدي شعب ما، والحضارة هي ثقافة علي نطاق واسع وكلاهما يضم المعايير والقيم والمؤسسات وطرق التفكير التي علقت عليها أجيال متعاقبة أهمية أساسية في مجتمع ما.

الحضارة عند "برودل" مساحة ثقافية" مجموعة من المواصفات الثقافية وظاهرة.

ويعرفها "ولرشتايف"

أنها نظرة مركزة إلي العالم والعيادات والبني الثقافية (المادية والراقية معا) التي تكون نوعان من الكل التاريخي والتي تتعايش مع ظواهر أخري متنوعة.

ويري "داوسن"

أن الحضارة نتاج عملية أصلية خاصة من الإبداع الثقافي والتي هي من إبداع شعب ما.

والحضارة عند "دور كهايم" هي نوع من وسط أخلاقي يضم عدد من الأمم، كل ثقافة وطنية هي شكل خاص من الكل.

عند "شنجلر" "الحضارة هي المصير الحتمي للثقافة"

والحضارة الرئيسية في التاريخ الإنساني كانت دائما متواجدة ومتطابقة مع ديانات العالم الكبرى وبدرجة كبيرة.

والحضارة هي الكيان الثقافي الأوسع القرى والمناطق والجماعات العرقية والقوميات والجماعة الدينية ..... كلها لديها ثقافات محددة وعلي مستويات مختلفة من التمايز الثقافي.

فثقافة قرية في جنوب مصر تختلف عن ثقافة قرية في الشمال ولكنهما يشتركان في ثقافة مصرية عامة تميزهم عن ثقافة القرى الإيطالية. والمجتمعات الأوربية اوالصينية أو الهندية.

الهوية الثقافية للنظام الإقطاعي الغربي :

شاع استخدام لفظ العصور الوسطي في آداب التاريخ الاقتصادي علي سيادة النظام الاقتصادي الإقطاعي، وقد اتفق المؤرخون علي بداية هذا العصر بسقوط الجزء الغربي من الإمبراطورية الرومانية عام ٤٧٦ في أيدي القبائل البربرية التي هاجرت من وسط آسيا واستقرت في اوروبا مثل قبائل German وقبائل Slave بينما مثل ظهور عصر النهضة الأوربية نهاية العصور الوسطي.

ولقد بدأ عصر الإقطاع بفترة من المعاناة والحرمان ليس فقط بالنسبة للسلع والخدمات بل قد تصل الي القضاء علي حياة الأفراد بالأسر او القتل، فمثلا في القرن الخامس انخفض سكان مدينة روما من مليون ونصف ألي ثلاثمائة ألف فقط وبدءا من القرن الثاني عشر توسعت المدن لتصل ألي حدودها القديمة أيام الإمبراطورية الرومانية وابتداء من القرن الرابع عشر ساد رخاء كبير في أجزاء كبيرة من أوربا.

ثم جاءت سلسلة من الكوارث مثل المجاعة الرهيبة التي بدأت عام ١٣١٥ واستمرت عامين ثم انتشار مرض الموت الأسود (الطاعون) عام ١٢٣٨ ليقضي علي ثلثي المدن.

واتسم هذا العصر بالحروب الطويلة بين الإمارات الصغيرة في ألمانيا وإمارات ايطاليا والحروب التي استمرت قرونا بين فرنسا وانجلترا . وكان من الطبيعي أن تؤدي تلك الكوارث ألي تدهور الحياة الاقتصادية وألي أعمال مخيفة، ولكن ذلك لا يعنى توقف الحركة أو النمو، إنما كانت هناك فترات نمو يعقبها فترات تخلف وتوقف طويلة.

في نهاية القرن الرابع بدأت سيطرة روما علي ارض الإمبراطورية في الضعف فأصبح من المتعذر القضاء علي ثورات شعوب تلك الإمبراطورية واختل الامن وانتشرت عمليات السرقة والنهب لقوافل التجارة.

وبسقوط الجزء الغربي من الإمبراطورية الرومانية في ايدى قبائل البربر تمزق أوصال الريف الأوروبي وتدهورت حضارته وأنهارت ثقافته لاعتماد قبائل البربر علي السلب والنهب والتخريب في إشباع احتياجاتها.

وكان للحرمان من الأمان وعدم الاستقرار أثره في تدهور الإنتاج الزراعي والحرفي وتوقف انتقال السلع والخدمات بين المدن الأوروبية.

بدأ الأوربيون في الاعتماد علي الأراضي التي يعيشون عليها في الحصول علي جميع احتياجاتهم من السلع والخدمات وتحول اقتصاد أوربا ألي آلاف من الوحدات الصغيرة التي تسد احتياجات السكان ذاتيا وأطلق علي تلك الوحدات الصغيرة "الضيعة" التي كان لها أوضاع اجتماعية وسياسية واقتصادية استمرت من القرن الخامس ألي القرن الخامس عشر.

وعندما حلت الكيانات الصغيرة محل الهيكل الإداري والقانوني للإمبراطورية الرومانية كان هناك فوضي سياسية فلا لغة موحدة ولا حكومة مركزية ولا نظام موحد للقانون ولا عملة موحدة.

وترتب علي ذلك ضياع الهوية القومية أو الوطنية مما أدى ألي عدم الشعور بالانتماء الوطني لدولة قومية مما أدى أيضا إلى عدم الشعور بالولاء للوطن.

انهيار الإمبراطورية الرومانية أدي ألي إحلال حكومة الفرد المحلية مما أدي ألي إحلال الفوضى محل الأمن والأمان وأصبحت المدن غير آمنه وزالت العملة المشتركة واختفت المعاملات التجارية بين الأقاليم وأصبحت الرحلات محفوفة بالمخاطر.

أدى ذلك إلى الانغلاق والاعتماد المتطرف علي الذات والانعزال والاكتفاء الذاتي الذي يهدف إلي مجرد البقاء وهو أكثر أشكال التنظيم الإنساني قدرة علي الدفاع عن نفسه.

التحول من نظام القبيلة إلي النظام الإقطاعي :

كانت القبائل التي هاجمت واحتلت الممتلكات الرومانية لها قيم وأخلاقيات وعادات مختلفة عن تلك الموجودة بالمملكة الرومانية ولها خصائص نظام القبيلة مثل المساواة بين الأفراد، لذلك تم توزيع الأراضي التي كانت يمتلكها أمراء الإمبراطورية علي فرسان وقادة الجيوش وبذلك أصبح فرسان وقواد الجيوش هم طبقة كبار الملاك بينما أهالي تلك المناطق تحولوا ألي "أقنان الأرض" يعتمدون في الحصول علي احتياجاتهم مما يقدمه لهم كبار الملاك

وبالتالي انقسم المجتمع إلي طبقتين: ١- طبقة ملاك الأرض.٢-طبقة الأقنان الذين يعملون لدي طبقة ملاك الأرض.

مما سبق يتضح أن السمة التي تميزت بها الأنظمة الإقطاعية هي الانقسام الحاد ألي طبقات اجتماعية لها حقوق وامتيازات لكل طبقة محددة بدقة وعناية.

وعندما إستشرت طبقة الإقطاعيين في أوروبا التي تمتلك ضياع تختلف في الحجم ، كان سيد كل ضيعة يقوم بجميع وظائف الدولة والمتمثلة في فرض الضرائب وإصلاح الطرق وإقامة الكباري وإنشاء الحصون والقلاع.

أما طبقة الأقنان فأنهم ملتزمون بالعمل لدي الإقطاعي صاحب الأرض وملتزمون بسداد ما يفرضه من ضرائب عليهم وتقديم احتياجات السيد من حبوب وخلافه من إنتاج حيواني وإنتاج حرفي من أقمشة وجلود.

وأطلق على الضياع الأوروبية أسماء مختلفة ففي فرنسا أطلق عليها DEIGNOR وفي انجلترا MONORIAL وخلال القرون الوسطى كانت الضيعة مسئولة وحدها دون تدخل السلطة المركزية (الملك) عن اتخاذ معظم القرارات الاقتصادية ومنها تحديد السلع التي يمكن إنتاجها من موارد الضيعة. تحديد نوع المحاصيل التي تزرع. كيفية استخدام الموارد وأساليب الزراعة. وتوزيع الناتج الزراعي علي المزارعين من الأرض.

النظام الإقطاعي وتحديد الهوية وحقوق الإنسان :

لم تكن مسئولية حاكم الضيعة فقط اتخاذ القرارات الاقتصادية السابقة بل تعدى ذلك إلي تحديد وهوية كل فرد ومركزه الاجتماعي بان يتم تحديد نوعية عمله ونشاطه عندما يصل ألي سن العمل وكذلك تدخلت الضيعة في كيفية تزويج بناته والي من تؤول زوجته بعد وفاته.

وبالتالي فقدت كل حقوق الإنسان في ظل نظام الإقطاع فلم يكن له حق تحديد نوع العمل أو حق الإقامه أو حق الهجرة أو حق تكوين أسرة بالطريقة التي يشاء.

الفرق بين هوية نظام الإقطاع وهوية نظام العبيد :

اعتمد النظام الإنتاجي في عهد الرومان بصفة أساسية علي طبقة العبيد مع توقف غزو أقطار جديدة وكثرة الانتفاضات والثورات التي قام بها العبيد .

بدأت الدولة الرومانية في تطوير نظام العبيد من خلال تخفيض القيود المفروضة علي العبيد منها:١-السماح لهم بتكوين أسر.٢-منح العبيد حق تملك قطع صغيرة من الأرض.٣-السماح للعبيد بتاجير قطع من الأرض مقابل تقديم جزء من المحصول وكانت هذه التحولات هي بداية هدم النظام الاجتماعي القائم على العبيد في الإمبراطورية الرومانية وبدء ظهور النظام الإقطاعي.

كانت الأوضاع الاجتماعية تكسب عن طريق الإرث، فأكبر أبناء الحاكم كان يحتل مكان أبيه ويقوم بدوره من بعده، كما كان أبناء الأحرار يظلون أحرارا وأبناء القن يصبحون اقنانا.

كما كانت الأوضاع الاجتماعية في المدن تأخذ شكلا آخر في ظل نظام الطوائف الحرفية التي كانت سائدة، فالطوائف هي التي تضع نظام الطوائف من قيم وأخلاق مثل توافر الطاعة والاحترام لرئيس العمل وعدم تناول الخمور أثناء العمل.

كان أغلبية المزارعين اقنانا لا يتمتعون بحرية الانتقال من الضيعة بينما هناك مزارعين أحراراً يستطيعون مغادرة الضيعة ولكن الظروف السيئة في المدن منعت الهجرة فاستقر الأحرار في داخل الضيعة. كان الانقسام الطبقي مقبولا في العصور الوسطي حيث اعترف الناس بالتفاوت فيما بينهم.

كانت الأنشطة الفردية والسلوكيات للفرد تحدد طبقا لمرتبته ومركز الفرد في المجتمع وكذلك تحدد الامتيازات التي يحصل عليها والواجبات التي يقوم بها.

ولقد اكتسب النظام الاقتصادي قبولا واستقرارا ناتج عن توافق مصالح رجال الكنيسة ونظام الإقطاع.

فقد تحولت الكنيسة بدرجة كبيرة ألي أحد دعائم النظام الإقطاعي القائم فزادت ممتلكاتها من الأرض، وأصبحت اكبر السادة الإقطاعيين، كذلك حققت الكنيسة وحدة مذهبية أدت ألي تعاظم قوتها وتأثيرها وبالتالي جمعت الكنيسة بين القوة الاقتصادية والقوة الروحية نتج عنه تجانس بين قيم وأفكار الكنيسة وقيم وأفكار المجتمع الإقطاعي.

وقد ادعى رجال الكنيسة بحقهم في تنظيم حياة الناس وسلوكهم علي الأرض بالإضافة الي توفير الشرائع التي تؤدي الي الخلاص الروحي.

الكنيسة الكاثوليكية والهوية الثقافية:

لا يمكن فهم تأثير الكنيسة علي الهوية الثقافية في العصور الوسطى أو في العصر الإقطاعي إلا بدراسة وتحليل طبيعة الكنيسة الكاثوليكية في ذلك الوقت.

كانت الكنيسة الكاثوليكية تتميز بسلطات واسعة تتفوق علي جميع السلطات الاخري حيث كانت تزاول النشاط السياسي والاقتصادي والإداري والثقافي بالإضافة ألي السلطة الروحية.

كانت الكنيسة أهم كبار الملاك فكانت تمتلك حوالي ٢٥% ألي ٣٠% من جميع الأراضي داخل المجتمع الأوربي، وكانت تقوم بالاستغلال الاقتصادي لهذه الأراضي الزراعية بالتأجير سواء كان بمقابل مالي أو مقابل زراعة تلك الأراضي لحسابها. كان لدي الكنيسة الكثير من أقنان الأرض بالإضافة ألي مزاولة بعض أعمال التمويل والتجارة، وبالتالي كانت تمارس جميع حقوق الطبقة الإقطاعية داخل الضيعة ومن هذه الحقوق: - فرض الضرائب علي المقيمين داخل الضيعة. وتقديم

الخدمات التعليمية باعتبارها اكبر وأكفأ المؤسسات التعليمية في ذلك الوقت. وقد كان للكنيسة محاكمها الخاصة بها بعيدا عن الحكام

وفي القرن الرابع عشر الميلادي بلغ نفوذ الكنيسة الحد الاقصي فقد أعلنت الكنيسة "أن كل القوى والسلطات التي يملكها البابا يزاولها نيابة عن الرب في الأرض، وان صلاحيات وسلطات النبلاء السياسية مستمدة من البابا عن طريق التفويض.

ساد العصور الوسطي فكر اقتصادي أخلاقي مثالي مرتبطا بالتعاليم الدينية ونابعا منها ومؤكدا لها، حتى يمكن الإدارة الاقتصادية لممتلكات الكنيسة علي أسس دينية. واشتملت التعاليم الدينية علي قواعد تحرم الطمع والجشع وتستنكر كل الأساليب الاستغلالية في تحقيق الإرباح والثروات والتي تعمل علي زيادة التفاوت بين الطبقات . مع الاعتراف بقدر محدود من التفاوت بين الأفراد الذي هو مشيئة الرب. استنكرت الكنيسة نظام الملكية الخاصة واهتمت بمهاجمة مظاهر الملكية.

وشاعت أحكام عامة مثل "أن دخول الغني الجنة كدخول الجمل من ثقب إبرة" وان الغني ظالم أو وارث لظالم. وقد أضعفت تلك التعاليم الدينية اتساع التجارة بل أصبحت تتعارض تماما مع النظام الاقتصادي القائم علي أساس ملكية الأفراد وعلي التجارة بين الأفراد، وكان ذلك سببا في الدعوة الي الإصلاح الديني للتوفيق بين تعاليم العقيدة الكاثوليكية ومتطلبات الأوضاع الاقتصادية القائمة في ذلك الوقت.

ظهرت بعد ذلك دعاوى القديس توما الاكويني الذى قرر أن نظام الملكية يمكن أن يكون شريرا إذا تم استخدام الملكية في أمور شريرة ويكون صالحا إذا استخدم في تنميته وإنفاقه طرق وأساليب صالحة. وتم الاتفاق علي أن النشاط التجاري شر لابد منه لاستمرارية الحياة وضرورة كسب الرزق.

ولم تستطيع الكنيسة التنازل عن أفكارها الدينية رغم محاولات التوفيق بين تعاليم الدين المسيحي ومتطلبات النشاط الاقتصادي لذلك تم الانفصال بين العقيدة الدينية وبين المشكلات المادية الخاصة بالمجتمع.

الهوية الثقافية للنظام الرأسمالي

بالرغم من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أثرت علي الاقتصاديات الرأسمالية إلا أن القيم الرأسمالية التي بدأت مع ظهور طبقة التجار في القرن السابع عشر والثامن عشر استمرت خلال القرن العشرين والتي تعمل علي إعلاء قيم العمل وتراكم الثروات لدي الأفراد ولم تكن تلك القيم حكرا علي التجار ورجال الأعمال أنما انتقلت إلي العامل والمزارع الصغير وأصبحت قيما تمثل ثقافة عامة لدي جميع الأفراد.

وتغيرت الأخلاق الرأسمالية خلال القرن العشرين وتبني المجتمع الرأسمالي أفكارا أكثر حداثة ومنفعة للعملية الإنتاجية، فتم التخلي عن الربح باعتباره الهدف الوحيد للمشروعات وظهرت أهداف أخري منها النمو والاستمرار والتكيف مع البيئة.

وتغيرت فكرة تحقيق أقصي ربح بأقل قدر من المبيعات إلي زيادة الأرباح بزيادة الإنتاج وتدنية نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الثابتة.

كذلك تم التخلي عن فكرة استمرار تدنية الأجور بالدعوة إلي رفع الأجور مع زيادة إنتاجية العمل واقتسام ناتج رفع الإنتاجية بين العمال والإدارة.

كما تبني فكرة زيادة إجراءات الأمن أو الضمان الاجتماعي باعتباره أداة أساسية في المحافظة علي حجم الطلب العام لضمان التدفق المستمر للأنشطة الاقتصادية والإنتاجية.

كذلك تغيرت أنماط الاستهلاك فقد شهد القرن العشرين تنميط في السلوك الاستهلاكي لأفراد المجتمع فالجميع يمتلكون السيارات ويدخلون المسارح والسينمات ولديهم جميع الكماليات في منازله من ثلاجات وأجهزة تكييف وغسالات وغيرها وهم جميعا يتناولون نفس الأطعمة ويرتدون ملابس لا تختلف كثيرا.

واتجهت الدولة إلي نظرية دولة الرفاهية التي تعمل علي رفع مستوي معيشة الأفراد وتحقيق الرخاء لكافة أفراد المجتمع الغربي.

حقن الهوية القطرية العربية الإسلامية بالهوية الغربية:

الدعم الغربي للديمقراطية وحقوق الإنسان:

بدأت الولايات المتحدة مشروعا لدعم الديمقراطية وحقوق الانسان عندما أعلن كولن باول وزير الخارجية الأمريكي أن حكومته خصصت كدفعة أولي حوالي ستين مليون دولاراً لدعم الجمعيات الأهلية وناشطي حقوق الإنسان من خلال منحهم منح مالية لا رقابة حكومية عليها.

كذلك قرر عشرون عضوا من أعضاء الكونجرس الأمريكي التقدم بمشروع قانون يدعو لمشاركة السفارات الأمريكية في العالم في شرح أبعاد الديمقراطية الأمريكية وأن يتصلوا بمؤسسات المجتمع المدني المهتمة بقضية الديمقراطية مباشرة بدون رقابة حكوماتهم لدعمها وتمويلها دون رقابة حكوماتهم.

وأن هدف ذلك تخليق طبقة من العملاء للعولمة من المثقفين للمتاجرة بقضية الديمقراطية لتحقيق الربح السريع والإثراء من الدعم الأمريكي لمساندة الديمقراطية.

المنظمات الدولية والدول القومية في الدول الغربية:

تؤدي التغيرات الحديثة في بيئة الاقتصاد العالمي إلي تقلص دور الدولة القومية وتحرر رأس المال أيدلوجيا وماديا من التزاماته القومية التي أهمها الالتزام بتنمية الحالة الاجتماعية في دولته القومية.

تزامن مع هذه التغيرات انحسار دور دولة الرفاهية الشوفونية في الغرب والظهور الواضح للمنظمات الاقتصادية فوق القومية والمنظمات الحقوقية فوق القومية التي تخدم أهداف رأس المال المستثمر في المنظمات الدولية والذي يسعي إلي مزيد من التراكم الرأسمالي وزيادة القيمة لتلك المنظمات.

وسبق القول أن العولمة التي جعلت أسهم الشركات المساهمة الكبرى والسندات المالية تسوق وتوزع علي نطاق عالمي وليس علي نطاق محلي.

كذلك تمارس صناديق الاستثمار العالمية التي تدير استثمارات ضخمة دور في خلق طبقة برجوازية عالمية جديدة فوق قومية نتيجة لبيع الأسهم والسندات علي نطاق عالمي وبالتالي أصبح مالك أسهم وسندات الشركات العالمية قد يكون أميركي أو ياباني أو أوروبي.

ويتزايد أتساع نطاق عمليات التبادل للأسهم وأتساع الأسواق المالية، حيث تباع وتشتري، يتزايد وجود طبقة رأسمالية فوق قومية وبالتالي فإن العولمة ليس عولمة المنظمات الصناعية إنما هي عولمة رؤوس الأموال وعولمة الملكية لرأس المال ولوسائل وأساليب وتكنولوجيا الإنتاج.

وبتزايد استثمارات المنظمات الدولية عابرة القوميات والقارات ومساهمتها في تزايد معدلات النمو الاقتصادي للدول أنها أصبحت في موقف تجعل الدول المختلفة تحاول استقطاب استثماراتها بتقديم الكثير من المغريات مثل الأعفاءات الضريبية طويلة الأجل وتخفيض معدلات الضرائب علي الشركات والحصول علي

إعانات والأمثلة متعددة علي الإعانات التي تحصل عليها المنظمات الدولية من الدول القومية في البلاد الغربية.

والآتي أمثلة علي تقديم تنازل من الحكومات القومية للشركات عابرة الحدود والقارات والقوميات.

حصلت شركة جنرال موتورز (GM ، علي إعفاء ضريبي كامل مدة عشر سنوات في تايلاند وبولندا.

كذلك حصلت شركة سيمنز الألمانية علي المليارات من ألمانيا والمفوضة الأوربية كمعونات أو دعم لتطوير شرائح الكمبيوتر وذلك لضمان دخول ألمانيا كشريك أو منتج رئيسى في صناعة شرائح الكمبيوتر للقضاء علي احتكار كل من اليابان وأميركا لهذه الصناعة.

كذلك حصلت شركة سامسونج (Samsung) الكورية متعددة الجنسية علي مبلغ مائة مليون دولار من وزارة الخزانة البريطانية وذلك لإقامة مصنع لإنتاج الأجهزة الإلكترونية في شمال إنجلترا

كذلك حصلت شركة مرسيدس الألمانية علي إعانات تساوي ربع المبالغ المستثمرة في مصنع لإنتاج السيارات صغيرة الحجم في منظمة لورين،هذا بالإضافة إلي الإعفاءات الضريبية.

كما أشترت شركة ديملر كرايسلر عشرة بالمائة من شركة هونداي الكورية، كما أشترت في نفس الوقت ثلث شركة ميتسوبيشي اليابانية.

ومن الأمثلة السابقة ما يؤكد علي تزايد نفوذ الشركات الدولية عابرة الحدود والقارات والقوميات علي نفوذ الحكومات القومية الوطنية، كما تدل علي انعدام قومية الشركات.

الثقافة والهوية

مفهوم الهوية الوطنية يبني علي مفهوم الثقافة علي أن المفهوم لا يكون مقيدا بذلك الأساس، إنما ينطلق إلي مفهوم أرحب يرتبط بالجوانب الفلسفية وعلوم الاجتماع والموقف من الآخر الذي لولاه لما كان هناك هوية خاصة ، فالهوية مفهوم ذهني ووجود محسوس متميز في ثقافته.

الثقافة:

الثقافة ما هي إلا فلسفة جماعة ما ونظرتها إلي الوجود من حولها لتكون مجمل العقائد والقناعات من دين ولغة وفن وعادات وسلوك ومعرفة والثقافة عبارة عن تلك المعايير التي تشكل نظام العقل والسلوك في مجتمع ما أو لدي جماعة ما والتي تحدد نظرة الفرد والجماعة لنفسها وللآخرين أنها ذلك الكل المركب الذي يتضمن المعرفة، الدين – الفن – الأخلاق – القانون– الأعراف وأي قدرات أو عادات يكتسبها الإنسان بصفته عضوا في جماعة بحيث تعطي في مجملها المعني لتلك الهوية وتكون انعكاسا لتلك الفلسفة المعاشة لهذه الجماعة أو تلك فهي وعي بالذات ومعيار التعامل مع الآخر.

الهوية والحدود والهجرة:

شهدت الكرة الأرضية هجرات متعدد عبر تاريخها الكوني وأقرب هذه الهجرات هي الهجرة إلي البلاد الأوروبية من قبل أفراد قادمين من الدول العربية والإسلامية، حتى وصل عدد المهاجرين إلي فرنسا حوالي ٥ مليون مسلم.

ولقد كون المهاجرون عبر الزمن مجموعات سكانية كبيرة لهم أسلوب حياة مختلف ولهم دين مختلف وقيم مختلفة بمعني أخر لهم ثقافة مختلفة وبالتالي لهم هوية مختلفة.

ولقد أنتجت عملية التفاعل الاجتماعي مع المجتمعات الأوربية مشكلة الهوية والانتماء وأصبح هناك بدائل للاختيار البديل الأول هو التكيف والذوبان في الهوية الأوربية والانتماء الاختياري إلي البلاد الأوربية بما يتطلبه ذلك من تنازل عن هويتهم الحقيقية وثقافتهم الأصلية.

والبديل الثاني هو التنازل عن هويتهم وتكوين هيكل ثقافي جديد متوافق مع الثقافة الأوربية.

ويبدوا أن مشكلة الهوية ستظل مطروحة للمنافسة والتردد بين الاحتفاظ بالهوية الأصلية وبين اكتساب الهوية الجديدة وهنا تثار مشكلة هل من حق الدولة أن تفرض هويتها علي جميع المواطنين أم يحق لهم الاحتفاظ بهويتهم الأصلية ولقد ظهرت هذه المشكلة عندما قامت السلطات الفرنسية بتحريم الحجاب باعتباره من الرموز الدينية الإسلامية في المدارس محاولة فرض الهوية الفرنسية علي الهوية الإسلامية للمسلمين في فرنسا.

سلبيات النظام الدولي الراهن:

أصدر الأمين العام للأمم المتحدة قراراً بتشكيل لجنة حكماء كما أصدر قراره بتشكيل تلك اللجنة لتضم مفكرين يمثلون مختلف ثقافات العالم الموجودة في القارات جميعا لتقديم التشخيص الموضوعي سلبيات النظام الدولي الراهن واقتراح البديل ولقد قدمت اللجنة السلبيات الراهنة للنظام الدولي السائد وكان أسم التقرير عبور الخط الفاصل وأهم ملامح هذا التقرير هي:

١- أن النظام الدولي الراهن بني فروضه الرئيسية عن نظرية صراع الحاضرات وثقافيا علي "نحن وهم"

٢- أن جوهر النظام الدولي الراهن هي فكرة استبعاد عدد من الدول ومجموعات شتي من الشعوب لآن تمثلها في موازين القوة ضعيف وأن قادة العالم يلجئون إلي مفهوم العدو عند التصدي للصراعات الدولية

٣- النظر إلي مفهوم التنوع علي أنه مرادفا للتهديد أن لم يكن للعداوة، وأن العداوة وصلت بين أطرافها إلي شيطنة الآخر (وصفة بأنه شيطان)

٤- أن شيطنة الآخر تؤدي إلي تواجد الجهل بالآخر وأن الجهل بالا خري يؤدي إلي تغذية الاستبعاد والعداوة وشيطنة الآخر وأن الجهل بالآخر يؤدي إلي "غرور القوة المتوهمة"

الهوية المصنوعة

الهوية المصنوعة هي الهوية التي يريد لها واضعها أن تحل محل هوية طبقية أخري موجودة.

ونموذج الهوية المصنوعة هي هوية الدول الأوروبية التي يحاول الاتحاد الأوروبي أن يفرضها علي الدول الأوروبية لكي يتحول من اتحاد اقتصادي إلي اتحاد سياسي كامل، أصبحت دلائل اكتماله هو وجود دستور موحد للدول الأوروبية يعبر عن هوية أوروبية مستحدثة لم تكن موجودة من قبل.

ولقد رفض الشعب الفرنسي قبول الدستور الأوروبي لآن الشعب الفرنسي كان ومازال يفخر بهويته الفرنسية ويعتز بها لأنها هوية لها جذور ممتدة عبر التاريخ ويرفض أن يتخلي عنها وينضم إلي هوية جماعية لكل دول الاتحاد الأوروبي.

أن الطموح غير المبرر لقادة الاتحاد الأوروبي في صنع هوية أوربية من شأنها توحيد المبادئ والقيم والمثل العليا وطرق الحياة وأساليب الأداء الاجتماعي لدي الشعوب الأوربية المختلفة يعد غير مقبول من كل الدول التي ترى أن لها هوية متميزة يفتخرون بها

وسيظل دائما النزاع بين من يريد توحيد الهويات في هوية نمطية وبين من سيقاتلون دفاعا عن ذاتهم وعن هويتهم المتميزة

صراع الهويات وشيطنة الأخر

هناك اتجاهات ممثلة لهويات معينة تنظر إلي التنوع الثقافي باعتباره تهديد قد يرتقي إلي مرتبة العداوة، وبأتساع مفهوم العداوة نصل إلي مرحلة "شيطنة الأخر"

وشيطنة الأخر تعني إعادة صياغة مواصفات الأخر بوصفه الشيطان أو الشيطان الأعظم في خطابها السياسي والاجتماعي والإعلامي وذلك كما تصور إيران وبعض الإسلاميين وقلة من العرب هذه الأيام الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١

كذلك صورت الولايات المتحدة الأمريكية المزاعم الشيوعية علي أنها مزامير الشيطان. أن هدف إلباس الهوية ثياب الشيطان يعني وضع العراقيل علي التواصل الإنساني ورفض الأخر ولإقامة الحدود علي من يتواصل مع الأخر . ولكن شيطنة الأخر ستبقي دائما آلية إعلامية دعائية لا تصل إلي التأثير المتعمق في الهويات بقدر كونها حالة من التعبئة الثقافية المطلوبة لخلق أيدلوجية دعائية معادية للأخر

تأثير الهوية الثقافية علي العلاقات الدولية:

سبق القول أن وحدة الهوية الثقافية تسهل التعاون والتكامل بين الأفراد بينما الاختلافات في الهوية الثقافية تعمل علي تزايد الصراع بين الدول والحضارات.

١- أن الطبيعة الإنسانية للنفس البشرية التي تسعي دائما للاتساع لكن لا تكون ذاتا منفردة تجعلها تسعي دائما للانتماء إلي هويات تزداد أتساعا مما يجعل لدي الفرد انتماء للأسرة نابعا من هويته العرقية وانتماء للمنظمة نابعاًمن هوية المنظمة وانتماء قومي نابع من الهوية القومية له وانتماء ديني نابعاًمن الهوية الدينية له بالإضافة إلي الانتماءات الفرعية الأخرى كالانتماء الأيدلوجي والانتماء الحزبي والانتماء العرقي

٢- أن هذه الهويات المتعددة التي ينتمي إليها الفرد قد تتنافس مع بعضها البعض وقد تساند وتدعم بعضها البعض، هوية العائلة والثقافة والمهنة والمنظمة ، التعليم ، الحزب، الأيدلوجية ..... وغيرها

التوحد مع بعد واحد قد يتصادم مع أبعاد أخري . في عام ١٩١٥ كان العمال الألمان علي علاقة ارتباطيه قوية مع البروليتاريا العالمية وكان عليهم أن يختاروا بين التوحد مع البروليتاريا العالمية أو التوحد مع الإمبراطورية الألمانية.

المسلم الشيعي في العراق يجد نفسه في مأزق التوحد مع المذهب الشيعي الذي قيادته في إيران أم يتوحد مع الشعب العراقي ودولة العراق.

والقيادة الإسلامية في جنوب لبنان تجد نفسها في مأزق التوحد مع المذهب الشيعي بقيادة إيران أم التوحد مع الشعب اللبناني الذي بطبيعته يتوحد مع القومية العربية وتتأرجح هذه القيادة في الانتماءات المتعارضة فأحيانا يعلن توحده مع العرب وأحيانا يتوحد مع إيران

ولكن الحقيقة المؤكدة أن الهويات الضيقة لا تتعارض بالضرورة مع الهويات الأوسع، فالانتماء التنظيمي لا يتصارع مع الانتماء الوطني.

والفرد الذي يتوحد ثقافيا مع عائلته أو جماعته العرقية (إسكندراني – نوبي) جنسيته ، دينه، حضارته لا يجد نفسه بالضرورة في حالة صراع هويات

أو صراع انتماءات . أن تزايد قوة الهوية الثقافية علي المستويات الدنيا قد يؤدي إلي زيادة قوتها علي المستويات العليا.

وتزايد قوة الانتماء التنظيمي قد يؤدي إلي زيادة قوة الانتماء الوطني

انطلاقا من قاعدة أن حب الكل لا يطفئه الولع الثانوي أو أن تكون متعلقا بالجزء

٣- تزايد قوة الهويات الثقافية هو نتيجة للتطوير الاقتصادي والاجتماعي علي المستوي الفردي

٤- الهوية تعرف وتحدد بعلاقتها بالآخر من حيث القبول- الرفض أو الإهمال – الدعم . المسلمون يتصرفون بطريقتين مختلفتين مع المسلمين أمثالهم وغيرهم من غير المسلمين

القواعد التي يحكم بها مسيحي أمريكا علي اليهود غير تلك التي يحكمون بها علي الفلسطينيين.

الصينيون كانوا يعاملون الصينين الأجانب والأجانب غير الصينيون بطرق مختلفة.

الأمريكيون الأجانب – من الدول الغربية - يتعاملون بطريقة مختلفة عن الأجانب من العالم الإسلامي والعربي ويري البعض أن هذه الاختلافات بين السلوك داخل الحضارة الواحدة والسلوك مع خارج الحضارة نابعة من العوامل الآتية:

١- الشعور بالأفضلية أو التفوق خير أمة أخرجت للناس- شعب الله المختار . تفوق الشعب الألماني- مثل هذه النزاعات تربي في النفس الشعور بالدونية تجاه الآخرين الذين يعتبرون مختلفين تماما.

٢- صعوبة تحقيق الفهم والتقدير المتبادل بسبب اللغة واختلاف معايير السلوك المهذب والمقبول بين الثقافات والهويات

٣- عدم القدرة علي تقبل أو الائتلاف مع مبادئ وقيم ومثل ومعايير وممارسات الأفراد من الثقافات المختلفة _مثل تقبيل زوجة الصديق) التي هي مقبولة في الثقافة الغربية ومجلبة للعار في الثقافة الإسلامية

٤- الخوف من أمثال هؤلاء الأغراب وعدم الثقة بهم (مثل الخوف من أصحاب اللحى والعمامة أو الحجاب)

مصادر النزاع بين الدول والجماعات التي تنتمي إلي الحضارات مختلفة . هي تلك التي كانت دائما تولد صراع بين الجماعات في اكتساب القوة والمقدرة بأليات مثل ١- السيطرة علي الناس أو الأفراد٢- السيطرة علي الأرض٣- التحكم في الموارد الاقتصادية والمالية ٤- السيطرة علي مصادر الثروة

أن إمتلاك القدرة علي فرض القيم والثقافة والمنظمات الخاصة علي جماعة أخري

وتكون الاختلافات في القضايا الثقافية أما غير ممكنة الحل أو ممكنة الحل.

الاختلافات في المصلحة المادية يمكن أن يتم التفاوض بشأنها وغالبا ما تتم تسويتها عن طريق التفاهم وبأسلوب لا يمكن إتباعه بالنسبة للقضايا الثقافية. الاختلاف بين الديمقراطية الليبرالية والماركسية اللينينية في الأيدلوجية العلمانية يمكن أن يكون محل جدل حتى لو لم يتم حلها

ولكن الصراع بين العرب واليهود بخصوص القدس يتمثل فى معضلة انه لن يتنازل اليهود عن القدس ولن يقبل العرب جميعا التنازل عن القدس ثاني الحرمين الشريفين طالما أن المكان له مغزى ثقافي مرتبط بالأديان وله مغزى عاطفي عميق لدي كل من الديانة الإسلامية والديانة اليهودية . وأن أي حل لقضية القدس لا يمكن أن يتضمن تنازل طرف عن القدس

النزاع في فرنسا علي ارتداء رموز الزى الإسلامي (الحجاب) في المدارس، أولياء الأمور المسلمون لن يقوموا أبدا بمنع ارتداء الزى الإسلامي في المدارس . كما أن السلطات الفرنسية لن تقبل حلا وسطا يسمح لطالبات المدارس بارتداء الزى الإسلامي بالتناوب مع الزى المدرسي أثناء العام الدراسي

وستظل القضية عالقة بالرغم من فرض السلطات الفرنسية علي طلاب المدارس ارتداء الزى المدرسي . المسلمون والهندوس لن يحلو قضية الخلاف علي بناء معبد أم مسجد في "أبوديا" بحل وسط يسمح ببناء الاثنين معا أو عدم بناء الاثنين معا أو بإقامة بناء يستخدم مسجد ومعبد في نفس الوقت .

والمشكلات والقضايا الثقافية من هذا النوع تبدو صعبة الحل لأنها لا تقبل حلول وسط

خامسا: يبدو أن الصراع كالكراهية شيء إنساني رغم عدم اقتناعنا الفعلي بضرورة وجوده ولزيادة دوافع العمل يتطلب الأمر وجود صراع وهو ما نطلق عليه المنافسة سواء في العمل أو السياسة ويبدو أن حل الصراع أكذوبة لأن حل صراع يولد قوة شخصية واجتماعية وسياسية تؤدي إلي نشؤ صراعات جديدة علي السلطة فالصراع بين اليهود والفلسطينيين تم حله جزئيا بوجود قيادة فلسطينية بإعلان دولة فلسطين إلا أن الصراع علي السلطة أصبح بين الفلسطينيين والفلسطينيين علي قيادة الدولة الفلسطينية. لقد كان اليهود فقط هم الأعداء أما الآن فقد وجد أعداء جدد من الفلسطينيين.

وفي أسيا الوسطي لم يكن هناك وجود قديم للهويات الوطنية إنما كان الانتماء والولاء للقبيلة والعشيرة وللعائلة الممتدة وليس للدولة.

ومن ناحية أخري للناس "لغة ودين وثقافة وأساليب حياة مشتركة" . كان الولاء للإسلام هو السلطة الاقوي بين الناس وربما أقوي من سلطة الحاكم أو الأمير .

ويقال كان هناك حوالي مائة عشيرة في الجبال وسبعين عشيرة في السهول بين الشيشان وشعوب القوقاز وكانوا يتحكمون في السياسة والاقتصاد إلي حد بعيد[٤]

وفي ظل الجماعات الإسلامية كان الانتماء والولاء للجماعات الصغيرة والقبيلة والأمة أما الدول الوطنية فكانت أقل أهمية.

والدول الوطنية القائمة حاليا في العالم العربي تواجه مشاكل الشرعية لأنها في معظمها أنتاج عشوائي أن لم يكن نزوة استعمارية. فالحدود بين سوريا ولبنان لا تتطابق مع حدود الجماعات الاثنية مثل البربر والأكراد، فهذه الدول قسمت الدول العربية هذا بالإضافة إلي أن سيادة الدولة الوطنية لا تتطابق مع فكرة السيادة و الحاكمية لله وأولوية مصالح الأمة والأصولية الإسلامية ترفض الدولة القومية لحساب وحدة الإسلام.

الهوية الإسلامية

العلاقة بين الولاء السياسي للقومية العربية والولاء السياسي للإسلام بين العرب والمسلمين علي عكس العلاقة بالنسبة للدول الغربية. وفي كل البلاد الأوروبية تكون الدولة الوطنية هي قمة الولاء السياسي، ثم يتبعها ولاءات أضيق تصنف حسب اخلاصها للدولة الوطنية، أما الجماعات التي تتجاوز الدولة الوطنية- المجتمعات الدينية أو الحضارات والمجتمعات اللغوية فيكون ولاؤها والتزامها أقل

ولاحظ Tar lipids ١٩٨٨ أن البنيتين الأساسيتين للولاء والانتماء وهما الأسرة والعشيرة والقبيلة من جانب، ووحدات الثقافة والدين من جانب أخر

كذلك لاحظ Mohamed Zhao Mother ١٩٩٢ أن القبيلة والدين الإسلامي يؤديان دورا مهما في التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأنظمة السياسية العربية . وأن الانتماء القبلي والانتماء الديني متشابكان من بعضهما بالشكل الذي يجعلهم أهم العوامل والمتغيرات التي بها تشكل السياسة العربية العقل العربي وعلى سبيل المثال دولة المملكة العربية السعودية يعود تشكيلها وتكوينها إلي مؤسسها الملك عبد العزيز آل سعود وإلي مهارته في إقامة وحدة بين القبائل العربية الحاكمة.ويقال أن حوالي ١٨ قبيلة لعبت أدوار مهمة في ليبيا

الهجوم على الهويات الدينية

ادت العولمة والمواطنة العالمية التى كفلت حرية الفكر وحرية التعبير عن الرأى الى تصعيد الهجوم على الهويات الدينية التى شملت الهجوم على الدين الاسلامى والمسيحى فى نفس الوقت تحت مظلة حريةالفكر وحرية التعبير عن الرأى(٥)

---

(٥) مثلت الرسوم المسيئة لنبى الاسلام احد صور الهجوم على الاديان حيث قام احد الرساميين فى الدينمارك عام ٢٠٠٦ بنشر رسوم تسيىء الى الاسلام والمسلمين بتصوير نبى المسلمين وعلى رأسة عمامة تبدو كأنها قنبلة مما يشير الى أنه ارهابى وقد قامت مظاهرات ضد تلك الرسوم فى اغلب الدول الاسلامية وقام البعض بكل اشكال التعبير عن الغضب والتى كان اقلها هو الدعوة لمقاطعة المنتجات الدينماركية وقام البعض بحرق سفارة الدينمارك الا ان رئيس وزراء الدينمارك رفض الاعتذار عن الرسوم كما ان اغلب الدول الغربية دعمت حرية التعبير عن الراى والاعتقاد مهما كانت صور الغضب منه وبالرغم من ذلك استمرت عمليات الاساءة الى المسلمين والاسلام فى الدول الغربية التى زعمت أنها تلتزم بمبادىء حرية الاعتقاد وحرية التعبير عن الرأى وحرية الفكر

- كذلك مثلت رواية شفرة داڤنشى صورة احرى للهجوم على الاديان حيث قدم الروائى الاميركى دان برأون رواية بعنوان شفرة دافنشى نشرها عام ٢٠٠٣ وهذه الرواية تم الترويج لها بصورة مبالغ فيها وضخمها الاعلام الغربى وترجم الى ٨٥ لغة منها اللغة العربية وقرأ

تزايد الاهتمام بالهوية الإسلامية

تزايد الاهتمام في البلاد العربية والإسلامية بالهوية الإسلامية في منتصف الثمانينات لعدد من الأسباب منها

١- تزايد أعمال الدول ولمنظمات الدولية التي تشجع علي الوحدة الإسلامية مثل مؤتمر القمة في الرباط وتأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي ومقرها جدة في عام ١٩٧٢

الكتاب ٣٥ مليون فرد واتخذ الكتاب وسيلة للهجوم على العقائد المسيحية ، قدم المؤلف تصور وفكر روائى يتعارض تماما مع جوهر ومعتقدات الديانه المسيحية ولا يوجد لها اى دليل او مبرر للاعتقاد بها يمكن الوثوق به او الاعتماد عليه حيث بنى افكاره عن تخيلات استنبطها من لوحة للفنان الايطالى الشهير ليوناردو دافنشى تسمى لوحة العشاء الاخير رسمت فى عصر النهضة الاوروبية فى ايطاليا وتعرضت اللوحة للتلف واصبحت غير واضحة المعالم ، وبالرغم من استنكار وشجب الكنيسة للعمل الادبى وتأثيمة وتجريمه الا ان الرواية حققت اكبر رقم للمبيعات فى الدول الاوروبية والغربية وليس هنا مجال لتفنيد مزاعم المؤلف ومغالطاته حرصا منا على عدم نشر الافكار التى تتعارض مع تعاليم الاديان السماوية وبالرغم من ذلك فان الدول الغربية المشبعة بافكار العولمة والمواطنة العالمية دعمت الروايه تحت ادعاء حرية الاعتقاد وحرية التعبير عن الراى وحرية الابداع

- كذلك مثلت رواية عزازيل (٢٠٠٩) وهى رواية كتبها رئيس قسم المخطوطات بجامعة الاسكندرية صورة اخرى من هجوم حرية التعبير وحرية الاعتقاد على المبادىء المستقره للديانة المسيحية (طبقا لرأى رجال الدين والكنيسة) وبالرغم من استنكار الكنيسة للعمل الروائى باعتباره قد سار على نهج دان براون فى روايته شفرة دافنشى الا ان الروايه قد حصلت على احد الجوائز الاوروبية وهى جائزة البوكر (٢٠٠٩)
- ولقد جذبت تلك الروايه روايات اخرى نشرت على الانترنت مسيئة للاسلام كرد فعل للروايه الاولى عزازيل وايضا لا مجال هنا لنشر تفاصيل تلك الاعمال غير المسئولة وغير الملتزمة وحتى لا نساهم فى نشر تصرفات غير واعية وغير مدركة لابعادها

٢- تزايد المؤتمرات الإسلامية التي تجمع علماء المسلمين من بلاد مختلفة وتعقد في طهران ومكة وكوالامبور

٣- تدعيم حكومات السعودية وباكستان وإيران وليبيا المنظمات غير الحكومية الإسلامية مثل المؤتمر الإسلامي الدولي (وهو فكرة باكستانية) ورابطة العالم الإسلامي وهو فكرة سعودية إلي جانب أنظمة وحركات وقضايا عديدة

٤- تزايد أعداد الطلاب من اندونيسيا وماليزيا وأفريقيا الذين يدرسون في جامعات الشرق الأوسط حيث ينشرون الأفكار ويقيمون العلاقات عبر الحدود الوطنية

٥- زيادة أعداد الحجاج الذين يذهبون إلي مكة لأداء فريضة الحج مما خلق إحساس الحجاج بالهوية المشتركة بين المسلمين من بلاد متباعدة

٦- انتشار أجهزة الكاسيت والفيديو والدروس الدينية عبر الحدود الوطنية

٧- تزايد اكتشاف الثروة البترولية تحت الأرضى الإسلامية

٨- تزايد حركة التصنيع والتدريب بالبلاد الإسلامية

٩- تزايد النمو السكاني في البلاد الإسلامية

حروب الهويات:

حروب الهويات هي نوع من الصراعات الطائفية تعمل طبقاً لمنطق الفعل ورود الفعل.

ومع التزايد المطرد للعنف فإن المشكلات المتنازع عليها تتحول إلى قضية "نحن" ضد هم ، وهذا يتطلب ضرورة تقوية النحن وذلك بزيادة تماسك الجماعة وتحقيق الانتماء والولاء لها.

ويعمل القادة السياسيون على تعميق الولاء الأثني والديني لـدى التـابعين ويعمل القادة على تعظيم المخأوف من الطرف الآخر وتدنيه الثقة فيه ويزداد كمية الكراهية للطرف الآخر ويصبح الطرف الأول ممثلاً للخير والطرف الآخر ممـثلاً للشر.

ومع تطور الصراع الطائفي يحل الراديكاليين محل المعتدلين وعندما يعجز الراديكاليين في تحقيق أهدافهم من الصراع ينضم إليهم أو يحل محلهم راديكـاليون يعملون على تحقيق أهداف أكثر تطرفاً عن طريق العنف.

والأمثلة على ذلك كثيرة من الوطن العربي، في الصراع المسـتمر بـين الفلسطينيين والإسرائيليين عندما تحركت منظمة التحرير الفلسطينية المعتدلة نحـو التفأوض مع الإسرائيليين ولم تستطيع تحقيق الأهداف المرجـوة مـن التفـأوض والمتمثلة في قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف أعلنت حركة "حمـاس" الحكومة المقالة عصيأنها لمنظمة التحرير الفلسطينية وتحديها وفـاء للفلسـطينيين وأعلنت المقأومة كوسيلة لتحرير الأرض بدلاً من التفأوض الذي اعتمدته منظمـة التحرير الفلسطينية كأسلوب لبناء دولة فلسطين،

اثناء مرحلة التفأوض مع الفلسطينيين تولدت احتجاجات وأعمال عنف من قبل الجماعات الإسرائيلية المتطرفة في إسرائيل وعندما أعلنت حركة حماس التابعة للإخوان المسلمين خيار المقأومة وقامت بإطلاق صواريخ بدائيـة الصـنع تجـاه إسرائيل كتعبير عن استمرار المقأومة للمحتل

عام ٢٠٠٩ قامت إسرائيل برد فعل قاسى بالحرب على غـزة ومحاولـة تـدمير عناصر القوة لحركة حماس مع ما صاحب ذلك من معاناة للمدنيين واتسعت دائرة الصراع حيث أيدت الدول الغربية وأمريكا حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضـد

صواريخ حماس. بينما أدانت كل الدول الإسلامية (السعودية ــ مصر ــ سوريا ــ موريتانيا ــ إيران...) الاعتداء الإسرائيلي على غزة وقدمت مساعدات مالية لإعادة إعمار غزة.

وفي الثمانينات كانت حكومة السودان تتبنى مواقف إسلامية متطرفة بما ترتب عليه رد فعل من القبائل المسيحية بجنوب السودان وانقسم التمرد المسيحي وظهرت جماعة أكثر تطرفاً وأكثر عدوانية هي حركة استقلال جنوب السودان لتنادي باستقلال جنود السودان بدلاً من الحكم الذاتي ومازالت الصراعات مستمرة حتى الآن بين الدول الغربية وأمريكا التي تناصر الحركة وبين الدول العربية التي ترى عدم التدخل في الشأن الداخلي للسودان.

تنازع الهويات داخل الهوية الوطنية: (النموذج التركي)

في العشرينات والثلاثينيات من القرن العشرين حاول مصطفى كمال أتاتورك أن يبعد شعبه عن ثقافته الدينية الإسلامية وعن ماضيه العثماني الإسلامي، حيث كانت الخلافة العثمانية ومقرها تركيا. كانت المبادئ الأساسية الكمالية هي:

١ــ الجمهورية. ٢ــ الشعبية. ٣ــ القومية.
٤ــ العلمانية ٥ــ الإصلاحية.

وكان هدف أتاتورك إنشاء دولة قومية متجانسة وطرد وقتل الأرمن واليونانيين.

- خلع كمال أتاتورك السلطان وأقام نظام للسلطة السياسية على النمط الغربي.

---

[6] Huntington , S.,P., (1996) The clah of civilizations and remaking of world order . Newyork , Simon &Schuster

- ألغى الخلافة الإسلامية المصدر الرئيسي للسلطة الدينية.
- وأنهى التعليم التقليدي والوزارات الدينية.
- وألغى المدارس والمعاهد الدينية المستقلة.
- وأقام نظاماً علمانياً للتعليم العام.
- ألغى المحاكم الدينية التي كانت تطبق الشريعة الإسلامية وأقام محـــاكم مؤسسة على القانون الدولي السويسري.
- حل التقويم الميلادي محل التقويم التقليدي.
- ألغى أن يكون الإسلام الدين الرسمي للدولة.

كما عمل على إلغاء الرموز التقليدية الدينية بإجراءات متعددة منها:

١- حرم لبس الطربوش لأنه رمزاً للتقليدية الدينية وشـــجع علـــى لـــبس القبعات.

٢- إصدار قرار بأن تكتب اللغة بالحروف الرومانية بدلاً مـــن الحـــروف العربية.

٣- شجع على تعلم اللغات الأوروبية وبالتالي جعل من المســـتحيل علـــى الأجيال الجديدة التي تعلمت بالأبجدية الرومانية أن تصل إلى ذلك الكم المهم من الآداب التقليدية للثقافة الإسلامية.

وبالتالي عمل أتاتورك على إلغاء الهوية الإسلامية والعربية للشعب التركي وحدد الهوية الوطنية والسياسية والدينية للشعب التركي بعيداً عن الإسلام والعروبة، وحاول أتاتورك العمل على التنمية الاقتصادية لتركيا، كان التغريب يسير متوازياً مع التنمية الاقتصادية كما كان الوسيلة إلى التحديث الاقتصادي.

وبعد عام ١٩٤٥ تحركت تركيا لكي ترتبط اقتصادياً بالغرب، حاولت تركيا أن تحاكي النماذج الأوروبية في الديمقراطية وذلك بأن تحولت لنظام حزبي تنافسي.

وفي عام ١٩٥٢ انضمت تركيا إلى حزب الناتو وبالتالي أصبحت عضواً في العالم الحر.

- تلقت تركيا بلايين الدولارات من المساعدات الاقتصادية.
- قامت بتدريب قواتها المسلحة بمساعدة الدول الغربية.
- أقامت الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة عسكرية في الأراضي التركية.
- أصبحت تركيا مانعاً لتوسع الاتحاد السوفيتي نحو البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط والخليج الفارسى .

ومما سبق يتضح أن تركيا ارتبطت بالغرب وتوحدت معه مما ترتب عليه الآتي:

١- شجبت دول عدم الانحياز في مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥.

٢- هاجمت الدول الإسلامية تركيا ونظرت إليها باعتبارها دولة كافرة.

وطلت النخبة التركية مؤيدة تماماً لكون تركيا غربيـــة وأوروبيـــة وتؤيـــد استمرارية عضوية تركيا في عضوية "الناتو".

بعد نهاية الحرب الباردة أصبح اشتراك تركيا في الناتو غيـــر مبـــرر ولا يوجد له معنى، بمعنى آخر لم تعد تركيا مفيدة للغرب كحصن ضد الخطر الرئيسي من الشمال ولكنها يمكن أن تكون شريك في التعامل مع أخطار أقـــل مـــن ناحيـــة الجنوب.

وبالتالي شاركت تركيا في حرب أمريكا ضد العـــراق فقامـــت بالســـماح للطائرات الأمريكية أن تضرب العراق من قواعد في تركيا، كما قامت بإغلاق خط الأنابيب المار من أرضها.

وهذه القرارات من تركيا أثارت انتقادات واسعة داخل تركيا مـــن الشـــعب الذي ما زال يجد أن انتماؤه للإسلام وللعرب اقوي من الانتماء للوليـــات المتحـــدة الأمريكية.

وقامت مظاهرات واسعة ضد تعاون "أوزال" مع الولايات المتحدة، ولكـــن المظاهرات أجبرت الرئيس "ديميرل" على ان يحث على سرعة رفع عقوبات الأمم المتحدة عن العراق.

بقية الانتماء للعرب وللإسلام حالت دون استعداد تركيا للتعامل مع الغرب ضد الأخطار الإسلامية من الجنوب وذلك على عكس استعدادها للتعامل مع الغرب ضد الخطر السوفيتي في الشمال.

علاقات ما بعد الحرب الباردة مع الدول العربية أثـــارت قضـــية الهويـــة الحضارية لتركيا.

في عام ١٩٨٧ تقدمت تركيا بطلب رسمي للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي وفي ديسمبر ١٩٨٩ أبلغت تركيا رسمياً أن طلبها لن ينظر إليه قبل سنة ١٩٩٣ وفي عام ١٩٩٤ قبل الاتحاد الأوروبي طلبات عضوية النمسا فلندة والسويد والنرويج.

ثم خاب أمل الأتراك ثانية عندما لم تدعم ألمانيا ــ وهى أكبر أعضاء الاتحاد الأوروبي نفوذا طلب عضويتهم وبدلاً من ذلك أعطت أولوية لدفع عضوية دول أوربا الوسطى.

وضغطت الولايات المتحدة على الاتحاد الأوروبي لمناقشة وحدة جمركية مع تركيا أما العضوية الكاملة فتظل أملاً بعيداً وغير مضمون. وأثارت القضية تساؤلات حول عدم قبول تركيا بالاتحاد الأوروبي؛ السبب الرئيسي عبر عنه الرئيس أوزال في سنة ١٩٩٢ "سجل تركيا بالنسبة لحقوق الإنسان سبب ملفق لعدم قبول طلب انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي السبب الرئيسي هو أننا مسلمون وهم مسيحيون" فالمسئولون الأوروبيون بدورهم يتفقون على أن الاتحاد عبارة عن "ناد مسيحي" وأن تركيا "فقيرة جداً مكتظة بالسكان جداً، مسلمة جداً، مختلفة ثقافياً.

وأصبحت هناك اتجاه عام هو أن "الغرب لا يجد مكاناً لتركيا كدولة مسلمة داخل أوروبا. وبالتالي رفضت تركيا من جانب العرب والمسلمين ومن جانب المسيحيين وبالتالي احتارت الهوية التركية وأصبحت لا تجد ملجئ لها تحتمي به من مكة أو من بروكسل.

وفي عام ١٩٩١، ١٩٩٢ بدأت تركيا جهوداً كبيرة لتكييف علاقتها ونفوذها في جمهوريات أذربيجان وجمهوريات وسط آسيا الناطقة بالتركية (أوزبكستان، كازاخستان، تركمانستان، كورجيستان) وقد تضمن ذلك قروض طويلة الأجل

ومساعدات إغاثة وإرسال تليفزيوني وخدمات نقل جوي وآلاف المنح الدراسية والكثير من المساعدات والدعم الاقتصادي.

وقد سهلت العوامل الثقافية المشتركة كل هذه العلاقات الاقتصادية، وكان توجه تركيا صوب القوقاز وآسيا الوسطى هو رغبتها في مواجهة محأولات إيران والسعودية لنشر نفوذهما وتنمية الأصول الإسلامية في تلك المنطقة وتريد تركيا أن تقدم النموذج التركي كدولة علمانية ديمقراطية إسلامية مع اقتصاد سوق وذلك من أجل تقوية طلبها للدعم الأوروبي والحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي في النهاية.

وبينما كانت تركيا تحأول تدعيم علاقاتها بالجمهوريات التركية للاتحاد السوفيتي السابق كانت هويتها الكمالية (العلمانية) تواجه تحديات في الدخل وهى:

أ – أثناء انتهاء الحرب الباردة ثارت قضايا أساسية عن الهوية الوطنية والانتماء العربي بعد أن أصبح الهجوم على الميراث الأتاتوركي أكثر قوة ووضوحاً، وقدمت العواطف الدينية الإسلامية بديل للنموذج الأتاتوركي الموضوعي هذا البديل تمثل في الإسلام الذي تزايدت مظاهره وتزايد الترويج للأيدلوجية الإسلامية بكل الوسائل والطرق وحأول السياسيون الأتراك العودة إلى الهوية الإسلامية باجتذاب التأييد الأصولي وذلك بدعم الممارسات التي تقوي الشعور بالهوية الإسلامية بتدعيم التعليم والفكر الديني في المؤسسات التعليمية.

ب– توحد السياسيون الأتراك مع السياسات الدينية والرموز الدينية ووضع طموح الناس الدينية في الاعتبار وأصبحت الحركات الشعبية متوجهة بالفكر الديني الأصولي بينما مازالت النخبة ذات توجهات علمانية.

ج- أثر تزايد الهوية الإسلامية عن السياسة الخارجية التركية فبعد أن كانت تركيا منحازة للغرب في حرب الخليج للحصول على عضوية السوق الأوروبية المشتركة والتي رفضها الغرب حاول الأتراك تدعيم علاقاتهم العسكرية بإسرائيل مما أدى إلى إثارة غضب الأتراك المسلمين، ثم بدأت تركيا في تحسين وتطوير علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية وهى تعمل جاهدة على تحويل هويتها من الهوية العلمانية إلى الهوية الإسلامية[٤].

التمزق في الهوية أصبح واضحاً، رغبة شديدة في أن تكون تركيا دولة أوروبية بالكامل وعضو في السوق الأوروبية (هوية غربية) تزايد التوجهات الإسلامية الأصول (هوية إسلامية) ضعف التراث الأتاتوركي (هوية علمانية)، وكان تواجد الهويات الثلاثة أمام الساسة والشعب الإيراني يؤكد أن الهوية التركية ستظل ممزقة بين الهويات الثلاثة. وعبر الساسة الأتراك عن تمزق الهوية بالقول أن تركيا ديمقراطية غربية وجزء من الشرق الأوسط في نفس الوقت وأنها جغرافياً وفلسفياً جسر بين حضارتين . كان الساسة الأتراك يظهرون في بلادهم كمسلمين وعند مخاطبة الأوروبيين يقولون أن تركيا دولة أوروبية.

الهوية الإسلامية والعربية في مقابل حقوق المرأة:

حرصت كل المواثيق والاتفاقيات الدولية على تأكيد حق المرأة في المساواة الكاملة مع الرجل والقضاء على كافة أشكال التميز ضد المرآة لكي تتمتع بكافة حقوق المواطنة منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ديسمبر ١٩٤٨ والمستوحى

---

(٤) حاولت تركيا مساندة الفلسطينيين إبان أزمة الهجوم العسكري على غزة واجتياحها عام ٢٠٠٩ كما حاولت الوساطة لحل المشكلة الفلسطينية على أساس قيام دولتين قابلتين للاستمرار، الا ان جهودها لم تنجح بعد حدوث أزمة دبلوماسية بين رئيس الوزراء التركي والرئيس الاسرائيلي

من الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان عام ١٧٨٩ وإعلان الاستقلال الأمريكي عام ١٧٧٦، إلا أنهن يتعرضن حتى الآن لهذا التميز والعنف من الدول والمجتمعات والأسر. فلا يزال هناك تحفظات من قبل بعض دول المنطقة العربية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة والصادرة طبقاً للمعاهدة الدولية ضد التمييز بحق النساء عام ١٩٧٩.

وتنص المادة (٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على:لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان دون أي تميز، كالتميز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس ...دون أى تفرقة بين الرجال والنساء.

كما تنص المادة (١٦) من الإعلان على:(للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزاوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين، ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله) .

وتحفظت مصر على الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية بأحكام الشريعة الإسلامية ولا يزال التحفظ قائماً حتى الوقت الحالي.

واستعراض واقع الممارسات المعلقة بحقوق المواطنة للمرأة يتضح الآتي:

- أن قضية وأوضاع المرأة القانونية فيما يتعلق بحقوق المواطنة انعكاس للواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي السائد وأن الوضع الحالي اتسم بعدة مظاهر منها:

أ – هيمنة الثقافة الذكورية على المجتمع والادعاء بضعف المرأة وعدم الاعتراف بشراكة ومساواة حقيقية للمرأة مع الرجل.

أ – هيمنة الثقافة الذكورية على المجتمع والادعاء بضعف المرأة وعدم الاعتراف بشراكة ومساواة حقيقية للمرأة مع الرجل.

ب– مازالت المرأة تخضع لتفسيرات فقهية تخص الزواج والميراث في طور الاجتهاد والاختلاف بين الفقهاء.

ج– هناك خطاب الأصالة الذي يعمل على اختزال المرأة بحضورها الجسدي فقط مما يمعن في إخفاء أجساد النساء ويجعل موضوع الحجاب نوعاً من التابو الأفريقي الذي لا يجوز المساس به لأنه من المحرمات.

وتعاني المجتمعات العربية من تناقضات كبرى في التعامل مع قضية المرأة مما يمثل عدم نضج واستقرار في الثقافة العربية أو الهوية العربية فيما يتعلق بالمنظومة القيمية والقانونية للتعامل مع المرأة والتي تمثلت في التناقضات التالية:

- وصلت المرأة إلى مركز قاضية تحكم بين الناس في بعض الدول وفي دول أخرى لا يعتد بشهادتها منفردة أمام القضاء.

- بالرغم من السماح للمرأة أن تصبح وزيرة في بعض البلاد العربية فإنها تحرم من قيادة السيارات في دولة الكويت وتحرم من حق التجول منفردة في دول أخرى.

- بالرغم من الدور التاريخي الذي مارسته المرأة في بعض الدول العربية في النضال السياسي في (الجزائر ــ مصر ــ لبنان) إلا أنها فشلت في أن تجد مكانتها السياسية اللائقة في تلك الدول.

- تعرضت المرأة للعنف من الرجل (ختان الإناث ــ الضرب ــ التحرش الجنسي ــ الاغتصاب) حتى وصل عدد النساء اللواتي تعرضن للقتل في عام ٢٠٠٤ إلى ٤٨ امرأة حسب تقرير منظمة العفو الدولية.

- أن نسبة مشاركة المرأة في تولي الوظائف القيادية هي نسبة أقل من أن تجعلنا نقيم نتائج قدرة المرأة على تولي المناصب القيادية كما أن هناك نسبة أعلى منها من نساء ترفض المشاركة في العمل العام.

- أن المشاركة السياسية الاختيارية للمرأة محدودة جداً وهي نوع من الواجهة الديمقراطية التي يسعى البعض إلى ترويجها.

- أن هناك تيار ديني إسلامي يعتبر ان حقوق الإنسان هي نتاج فكر ديني منزل من السماء وبالرغم من مناداة الكثيرين ودعاوى المنظمات المدنية والحقوقية بضرورة تمكين المرأة من حقوقها الإنسانية والسياسية من أجل إثبات ذاتها كمواطنة تتمتع بحقوقها كمواطنة مساوية للرجل وتتمكن من المشاركة السياسية سواء في الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني يقابل ممانعة ثقافية في كل البلاد العربية والتي ترتكز سياستها على الهوية الدينية أو الطائفية أو العشائرية أو مبادئ الأسرة التقليدية والتاريخية التي تتناقض مع المبادئ الأولى للديمقراطية وتتعارض مع الافتراضات الأولية لمواثيق ومعاهدات حقوق الإنسان التي تفترض المساواة بين الرجل والمرأة وتطالب بتطبيقها.

ومازالت قضية المرأة في دور البداية حيث تخضع لافتراضات واجتهادات مازالت محل تشكك نابع من عدم قدرة المرأة على إثبات قدرتها على المساواة مع الرجل بعيداً عن النماذج النسائية التي أثبتت قدرة أكبر من الرجل أحياناً في تولى

الشأن العام والتي لا يمكن تطبيقها أو الحكم بقابليتها للتطبيق على أغلبية النساء أو على عدد مقبول من النساء.

أن قضية المرأة في حاجة إلى مزيد من المناقشات الواسعة داخل الحركات النسائية بين النساء الذين يمثلون المرأة في المجتمع تمثيلاً واقعياً وليس بين قيادات الحركات النسائية اللاتى يتمتعن بمواصفات وقدرات لا يمكن تعميمها على المـرأة في المجتمع تتناول المحاور الآتية:

- مدى صحة وقبول المرأة نفسها للافتراضات الأساسية التي قامت عليها حركات تحرير المرأة.

- ما هي المجالات في حياة وعمل المرأة التي يمكن المناداة بالمساواة مع الرجل فيها بدون حدوث رفض ثقافي وقيمي لها من الهيمنة الذكورية السائدة.

- ما هي المعوقات التي تحول دون امتلاك المرأة لحقوقها في المواطنة من حيث الحقوق والمشاركة السياسية.

- ما هي التعديلات التشريعية والقانونية المطلوبة لمنع التعدي على حقوق المرأة التي لها قبول عام من الثقافية الاجتماعية.

الهوية العربية:

هويتنا العربية هي هوية مركبة وتعبر عن الانتماءات الجزئية المركبة للهوية العامة وتتكون من الانتماء إلى الأسرة الدين، الطائفة، الطبقة الاجتماعية، الأحزاب، الدولة

العروبة، العام وهذه الانتماءات يمكن أن تضيق أو تتسع طبقاً لقدرة الإنسان على التوحد والاندماج في تلك الانتماءات.

البحث عن الهوية العربية:

لقد تعددت النداءات في الكتابات العربية لضرورة الالتفات حول هوية الأمة العربية بقصد إعادة تأهيلها في ظل الاعتراف الواضح بالتعددية والاختلافات بين الدول أو الجماعات باعتبار التعددية والاختلاف مكونات أو أبعاد للهوية العربية الواحدة فالتعددية في بناء الهوية العربية عنصر رئيسي في كيان الهوية العربية.

أن الهويات الفرعية كالفرعونية والفينيقية أو المتوسطية أو حتى الشرق أوسطية كلها من مكونات الهوية العربية ولا تنفيها ولا تتعارض معها كانتماء طبيعي للشعوب التي تشكل الوطن العربي.

أن جميع الأفراد الذين يقطنون الوطن العربي باستثناء أفراد قليلين يتحمسون بوعي كامل للتعبير عن أنفسهم بأنهم عرب وأنهم أفراد من الأمة العربية، وأنهم يعتزون بل ويفخرون بأن هذا الوصف جزء من هويتهم وحتى المسيحيين في الوطن العربي يرون أنفسهم عرباً باشتراكهم مع العرب في اللغة، والثقافة والتاريخ، والأصل.

الحركات الأصولية التي ترفع شعار الإسلام والذي غالباً ما يظهر كشعار سياسي احتجاجي ضد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية غير المقبولة منهم . تكشف الحروب والأزمات عن عروبة هذه الحركات الإسلامية والتزامها بالانتماء إلى الهوية العربية.

الانتماء لهوية قومية عربية يعني الانتماء للأمة العربيـــة، ولاء وســـلوك وأن يكون الإنسان عربياً يعني البحث عن التواجد الاقتصادي والبحث عن وحدة سياسية والبحث عن مشروع عربي عصري ينبع من الوجدان العربي يؤكده العقل والمنطق الدولي المعاصر وتحديات الثقافات الغربية وتحدده التضاريس الجغرافية التي تحدد الواقع العربي من المحيط إلى الخليج وتحركه القوى التواحدية الكامنة في الجماهير العربية المتوحدة في المصالح والتطلعات والقناعات الدينية والتوافـق والمواعمـــة الدينية التي فرضها الزمان والمصالح بين مسلمي ومسيحي الوطن العربي.

معوقات التفهم الغربي للهوية العربية:

هناك عدد من المشكلات التي تعوق الثقافة الغربية عن فهـم واسـتيعاب والاقتناع بالهوية العربية وبالتبعية الهوية الإسلامية كما يفهمها العرب والمسلمين، إن الإدراك الغربي والحضارة الغربية للهوية العربية يكون في منظومـــة معرفيـــة مخالفة تماماً للمنظومة المعرفية المستقرة في الهوية العربية والهوية الإسلامية، وأن الاختلافات في الصورة المدركة عن الهوية العربية والإسلامية ينـــتج مـــن عـــدة مشاكل من أهمها:

١- مشكلة الإدراك الغربي للمفاهيم الإسلامية الواردة في الدين الإسلامي.

٢-مشكلة التطرف الفكري في العالم العربي الناتج من التطرف الأصولي الإسلامي.

٣-مشكلة التطرف الفكري العربي.

٤-المشكلات الناتجة عن فرض الرأي بالقوة القهرية والتي يسميها الغرب بالإرهاب.

٥-الإدراك الموجه للمقاومة الفلسطينية المشروعة وإسباغ صفة الإرهاب عليها.

٦-مشكلة التواصل الفكري الثقافي بين المسلمين والغرب والناتج من اختلافات اللغة والتراث والأصول والثقافات[٧].

---

[7] في ٤ يونيو ٢٠٠٩ القى الرئيس الامريكى باراك حسين اوباما خطاب موجه الى الامة الاسلامية من جامعة القاهرة من جمهورية مصر العربية لبناء الثقة بين الاسلام وامريكا وفتح صفحة جديدة فى العلاقة بين الطرفين واعترف فى هذا الخطاب بمشكلات توتر العلاقة بقولة " اننا نلتقى فى وقت يشوبه التوتر بين الولايات المتحدة والعالم الاسلامى وهو توتر تمتد جوزوره الى قوى تاريخية تتجاوز اى نقاش سياسى راهن وتشمل العلاقة بين الاسلام والغرب لرونا سادها حسن التعايش والتعاون ،كما تشمل هذه العلاقة صراعات وحروب دينية وأسهم الاستعمار فى تغذية التوتر بسبب حرمان العديد من الحقوق والفرص ،كما اسهمت فى ذلك الحرب الباردة التى عوملت فيها كثير من البلدان ذات الاغلبية المسلمة بلا حق كأنها دول وكيلة لا يجب مراعاة تطلعاتها الخاصة بالاضافة الى ذلك حدا التغير الكاسح الذى رافق الحداثة والعولمة بالعديد من المسلمين الى اعتبار الغرب معاديا لتقاليد الاسلام وصرح فى هذا الخطاب بأن امريكا ليست ولن تكون ابدا فى حالة حرب مع الاسلام وعلى اى حال سوف نتصدى لمتطرفى العنف الذين يشكلون تهديدا جسيما لامننا ...

كما قال اوباما ....لقد قام تنظيم القاعدة بقتل ما يضاهى ٣٠٠٠ شخص فى احداث ١١ سبتمبر من الرجال والنساء والاطفال الابرياء وتباهت القاعدة بالهجوم واكدت الى الان عزمها على ارتكاب القتل مجددا وباعداد ضخمة وان هناك من ينتسبون للقاعدة فى عدة بلدان وممن يسعون الى توسعة نطاق انشطتهم وما اقولة ليس باراء قابلة للنقاش وانما هى حقائق تجب معالجتها .... ولا ينبغى لاحد منا ان يتسامح مع هؤلاء المتطرفين لقد مارسوا القتل فى كثير من البلدان وان اعمالهم غير متطابقة على الاطلاق مع كل من حقوق البشر وتقدم الامم ولا شك ان العقيدة التى يتحلى بها اكثر من مليار مسلم تفوق عظمتها بشكل كبير الكراهية الضيقة التى يكنها البعض . ان الاسلام ليس جزاء من المشكلة المتلخصة فى مكافحة التطرف العنيف وانما يجب ان يكون الاسلام جزاء من حل هذه المشكلة

وقال " اننا نتحمل معا مسئولية ضم صفوفنا والعمل معا نيابة عن العالم الذى نسعى من اجلة وهو عالم لا يهدد فيه المتطرفون شعوبنا ، عالم تعود فيه القوات الامريكية الى ديارها ، عالم ينعم فيه الفلسطينيون والاسرائيليون بالامان فى دولة لكل منهم وعالم تستخدم فيه الطاقة النواوية لاغراض سلمية وعالم تعمل فيه الحكومات على خدمة المواطنيين وعالم تحظى فيه حقوق البشر بالاحترام ، هذه هى مصالحنا المشتركة وهذا هو العالم الذى نسعى من اجلة والسبيل الوحيد لتحقيق هذا العالم هو العمل معا.

.....أعلن ان هناك الكثيرين من المسلمين وغير المسلمين الذين تراودهم الشكوك حول قدرتنا على استهلال هذه البداية وهناك البعض الذين يسعون الى تأجيج نيران الفرقة والانقسام والوقوف فى وجة تحقيق التقدم ويقترح البعض ان الجهود المبذولة فى هذا الصدد غير مجدية ويقولون ان الاختلاف بيننا امر محتم وان الحضارات

هجوم العولمة على الدولة

(تقويض الدولة المركزية):

لقد تعرضت الدولة المركزية لهجوم متعدد من فوقها ومن تحتها ومن جميع المجالات ليؤدي إلى تقلص مكانه ووظائف الدولة. لقد حدث ما يمكن أن يسمى بتفكك مكونات الدولة ومجالها ولقد تمثل تفكك مكونات الدول في ظهور فاعلين جدد من تحت أقدام الدولة وهم ما يسمى بمؤسسات المجتمع المدني لقد كانت مؤسسات المجتمع المدني مؤسسات موازية تخضع لتوجيهات وأوامر الدولة، بينما هى فى الوقت الحالى تلقى دعماً عالمياً لممارسة أدوار رقابية على وظائف وأداء الدولة، كما أصبحت بحكم موقعها الجديد تمارس تأثيراً كبيراً على اتجاهات الأداء الحكومي في الدولة.

كذلك يتعرض دور وكيان الدولة للهجوم الفوضوي من (منظمى العولمة والمؤثرين على قراراتها من مؤسسات مالية عملاقة وذات تأثيراً مثل البنك الدولي للتعمير ــ منظمة التجارة العالمية ــ مقررات الاتحادات السياسية الاقتصادية ــ الاتحاد الأوروبي).

ولا شك أن الهجوم على الدولة المركزية سوف ينتج آثاراً ضارة في مجالات الأداء وفعالية آليات الهجوم على الدول تتمثل في:

- دعم القطاع الخاص على حساب القطاع العام والمؤسسات الحكومية.

تصطدم حتما وهناك الكثيرون كذلك الذين يتشككون ببساطة فى امكانية تحقيق التغيير الحقيقى فالمخاوف كثيرة وانعدام الثقة كبير ولكننا لن نتقدم ابدا اذا اخترنا التقيد بالماضى

- زيادة الدعم وتقوية دور منظمات المجتمع المدني لممارسة دور في رقابة وتوجيه دور الدولة.

- العمل على إنتاج ديمقراطيات غير فعالة تمارس تأثيراً سلبياً على أداء الدولة. وللأسف فإن الدولة تقوم بمأزرة قوى الهجوم على دور وسلطة الدولة وذلك بدعم القطاع الخاص والمجتمع المدني وتأييد اتجاهات العولمة.

أوجه الاتفاق بين العولمة والإصلاح الإداري والأصلاحيين:

أوجه الاتفاق بين العولمة والإصلاحيين يتمثل في ثلاثة قضايا كبرى هي:

١- العمل المستمر على تقليص دور الدولة كقوة اقتصادية منتجة تمتلك شركات اقتصادية لها القدرة على الإنتاج القومي ولها القدرة على التوزيع لمنتجاتها بأعلى درجات الكفاية فالعولمة ساهمت (إلى درجة عالية في تقليص مشروعية الدولة وذلك بالتشكيك في جدوى دورها التقليدي وقدرتها على ممارسة وظائفها التقليدية في الحماية والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية).

كذلك تساهم حركات الإصلاح الإداري على ضرورة النظر إلى مؤسسات الدولة الخدمية باعتبارها منظمات اقتصادية يجب أن تعمل بصورة اقتصادية وتكون قادرة على تحمل نفقاتها وتحقيق الربح الاقتصادي المتناسب مع أهدافها وغاياتها ورسالتها.

كذلك تجادل الحركات الإصلاحية في النظر إلى منظمات الخدمة الاجتماعية كالخدمات التعليمية والخدمات الصحية باعتبارها مؤسسات اقتصادية قادرة على إنتاج مواردها بصورة ذاتية وذلك بمساهمة متلقي الخدمة في دفع نفقات تأديتها.

كذلك تدعو الحركات الإصلاحية الإدارية إلى تقوية القطاع الخاص بتبني اصطلاحات الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية والتشكيك في قدرة الدولة على إدارة أنظمة اقتصادية بطبيعتها وتوفير الحافز الفردي ودوافع الربحية باعتبارهم أدوات رئيسية في تحقيق الربحية لمنظمات القطاع الخاص.

وتشارك الحركات الإصلاحية الإدارية فى تبنى ودعم متطلبات العولمة من خلق منظمات المجتمع المدني باعتبارها تمثل الرقابة المجتمعية على أداء المنظمات الحكومية.

كذلك تشارك الحركات الإصلاحية الإدارية فى تبنى أفكاراً تخدم العولمة مثل شعارات اللامركزية الإدارية والتمكين للوحدات الفرعية والجهات، مما يؤدي إلى إنقاص السلطات المركزية لاتخاذ القرارات وأضعاف أدوارها.

٢- الاتفاق الثاني بين العولمة والحركات الإدارية الإصلاحية يتمثل ليس فقط في تقليص دور الدولة (من خلال تحويل بعض أدوارها من الدولة إلى المنظمات المدنية المنافسة لها كدور الرقابة والمتابعة والتقييم للأداء) بل يتجاوز ذلك بالمطالبة بتحديد أو تقيد دور الدولة و تحويلها إلى الأفراد أو إلى الوحدات ذات المصالح الخاصة كالأحزاب أو الجماعات أو إلى انتطلعات الفئوية المتمثلة في أهداف النقابات العمالية والجمعيات الخاصة.

كما أن تبنى مفاهيم إدارية مثل المبادأة الفردية الحرة والقيادة بالمشاركة وغيرها من المفاهيم تمثل نقاط التقاء بين العولمة والحركات الإصلاحية الإدارية.

لقد أنتجت حركات الإصلاح الإداري مفاهيم تطويرية إدارية مثل الإصلاح الإداري والتنمية الإدارية والديمقراطية ودور المنظمات المدنية، ودور المؤسسات

غير الربحية ومفاهيم الشفافية والاستقامة وفعاليـــة القـــرار الإداري وللامركزيـــة الإدارية.

وكل هذه المصطلحات والمفاهيم الإداري تدعم العولمة بل وأصبحت جزءاً من النظام القيمي والإداري للعولمة.

٣ــ تتفق العولمة والحركات الإصلاحية الإدارية مجتمعين في العمل على تحويل اتخاذ القرارات السياسية من التنظيم السياسي المتمثل في الدولة إلى قـــرار يتخذ من خلال توافق الأراء من منظمات تكنوبيروقراطية وفئوية من خارج التنظيم السياسي المتمثل في الدولة.

وتتمثل المنظمات التكنوبيروقراطية والفئوية في منظمات تقع تحت ســـلطة الدولة وهى منظمات المجتمع المدني والمنظمات الفئوية كالنقابات ومنظمات خارجة عن سلطة الدولة وذات صفة تكنوبيروقراطية كمنظمة التجارة العالمية وصـــندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوربي واتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية.

وطبقاً للعولمة وحركات الإصلاح الإداري فإن على الدولـــة ممثلـــة فـــي تنظيمها السياسي أن تلتزم كشرط رئيسي سابق لوجودها مـــن خـــلال منظماتهـــا التنفيذية والتشريعية بقرارات وتوصـــيات المنظمـــات الخارجيـــة التكنوقراطيـــة والمنظمات الداخلية الفاعلة في اتخاذ القرارات السياسية.

تأثير العولمة على المواطنة:

حينما تعرضت ظاهرة العولمة للمواطنة عبرت عنها من خلال القيم التي مثلت المواطنة عن البعد الأول فقط من أبعاد المواطنة وهو بعد المواطنة كحقوق وبقدر أقل عن البعد الثاني وهو الممارسة كمشاركة سياسية لذلك استهدفت العولمة القيم والمؤسسات التي بنيت عليها المواطنة لسنوات سابقة طويله بدءاً من ديمقراطية أثينا وانتهاء بحقوق المواطنة في الدستور الأمريكي وإعلانات حقوق الإنسان في الدول المختلفة ولكن العولمة لم تستهدف أبداً البعد الثالث من أبعاد المواطنة وهو الانتماء القومي بل أكثر من ذلك كانت العلاقة بينهم علاقة سلبية أقرب إلى علاقة التضاد والارتباط السلبي.

وإذا كانت العلاقة السابقة بين العولمة والمواطنة تختلف بين الأبعاد المختلفة للمواطنة تبدوا غريبة إلا أنها منطقية بحكم منطق الأشياء ويمكن تفسير ذلك بالآتي:

لما كانت المواطنة المحلية في بعدها الأول فقط هي في الشكل كما هي في الجوهر متفقه تماماً مع المواطنة العالمية وتتفق بدرجة أقل في الشكل مع الاتفاق في الجوهر مع البعد الثاني للمواطنة، فإن المواطنة العالمية تؤثر في المواطنة المحلية وتقويها.

وتدعو العولمة إلى تقوية وتكريس المواطنة العالمية وبالتالي المواطنة المحلية باعتبار أن كل من المواطنة والعولمة لا يمكن أن تعمل بكفاءة إلا في المناخ الديمقراطي وأن مستوى الديمقراطية السائدة هي التي تحدد درجة قوة المواطنة ودرجة الأخذ بالعولمة فإذا كان مستوى الديمقراطية السائد هو عامل داخل كل دولة على حدة لذلك يختلف درجة الاخذ بالعولمة وحينما برزت العولمة واتسع نطاق

تطبيقها وزادت أدوات فرضها على الدولة المختلفة وفرضها على العامل الداخلي لكل دولة وزادت فعالية أدواتها في فرض وجودها زادت الحاجة إلى تأكيد الديمقراطية كمنهاج هام وضرورة حياتية وهنا ظهرت العلاقة التبادلية بين العولمة والمواطنة كحقوق تمارس من خلال أداء ديمقراطي.

وبالتالي اثرت العولمة تأثيرا ايجابيا على المواطنة كحقوق ، ادت العولمة الى زيادة درجة المواطنة كحقوق ، بينما تمارس تأثيراً سلبياً على الموطنة كانتماء وطنى أو قومي.

تفرض العولمة على المقتنعين بها بالمزيد من الحرية في انتقال وتدفق السلع والخدمات والأفكار والقيم بين الدول المختلفة بدون أي معوقات تفرضها الأنظمة الإقليمية على حرية الانتقالات.وحرية التعبير في ظل مناخ ديمقراطي يمثل ضمانة لحرية النقل للسلع والخدمات والانتقال للأفكار والمعتقدات والقيم.

معوقات التأثير الإيجابي للعولمة على المواطنة:

الإدراك المتنامي من الدول برغبة منتجي العولمة في تدمير المقومات والقدرات التي ترتكز عليها الدول في بسط سيطرتها وتكوين نفوذها.

تؤدي سياسات العولمة المنطلقة من اقتصاديات السوق الحر والمبادئ الرأسمالية إلى تقليص حجم ودور الدولة وذلك بتجريد الدولة من مؤسساتها الاقتصادية المنتجة الممثلة في القطاع العام وتحويله إلى القطاع الخاص الأمر الذي يؤدي إلى عدم القدرة على الاضطلاع بدور تعيين الخريجين في مؤسساتها والتنازل عن هذا الدور إلى القطاع الخاص.

كما يرجع ذلك إلى التحول من عقود العمل طويلة الأجل والتي تراقبها الدولة إلى عقود العمل قصيرة الأجل والمؤقتة وهذا أيضاً يعني تجريد الدولة من قدرتها على ضمان توفير أعمال للمواطنين واستمرار الضمانات المرتبة على عقود العمل

وتراجع الدول بفعل منتجي العولمة وسياساتهم التي تكرس بواسطة الشركات متعددة الجنسية تقدم لنا مبادئ عكس المواطنة التى تعتبر حق العمل هو أهم الحقوق التي يرى المواطنون ، أنه أهم مقومات المواطنة.

أن منتجي العولمة الاقتصادية المتمثلة في الشركات الكبرى تعمل على إنتاج آليات تعمل في اتجاه مضاد للمواطنة.

لقد شهد عصر العولمة زيادة في واجبات الأفراد والجماعات في العمل والمتمثلة في ضرورة العمل لصالح المنظمة وضرورة تحقيق الامتثال الكامل للقرارات التنظيمية وضرورة الالتزام بقيم وأهداف المنظمة وضرورة الولاء والانتماء لها وضرورة الالتزام باللوائح والأنظمة الإدارية والخضوع لأنظمة الرقابة الداخلية والخارجية.

وفي نفس الوقت تنقص حقوق العاملين وتضيق حيث ينعدم حق الحصول على عمل وينعدم الحق في ضمان استمرار العمل من خلال ظهور أنظمة العقود المؤقتة في العمل والعمل جزء من الوقت مما يهدد الضمانات التي كانت مقررة لاستمرارية العمل.

وبالتالي شهد عصر العولمة زيادة نطاق الواجبات وتقلص نطاق الحقوق وذلك لصالح المنظمات الكبرى والمنظمات متعددة الجنسية أو القومية.

ولاشك أن ممارسات عصر العولمة والمتمثلة فى عدم تدخل الدولة الى جانب تحرير التجارة وحرية تنقل رؤوس الاموال وخصخصة المشروعات والشركات الحكومية اسلحة استراتيجية فى ترسانة الحكومات المؤمنة باداء السوق وفى ترسانة المنظمات الدولية المسيرة من قبل هذه الحكومات والمتمثلة فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية فقد اصبحت تلك المنظمات هى الوسائل التى تحارب بها هذه الحكومات من اجل تحرير رأس المال وبالتالى تؤدي العولمة إلى تراجع دور الدولة في ضمان حقوق العمال من حيث حق العامل وحق الأجر العادل مقابل الكمية العادلة من العمل والذي يؤدي بالتبعية إلى تراجع المواطنة بأبعادها الثلاثة وليس بعد الحقوق فقط.

والخلاصة أن تراجع دور الدولة باعتبارها أحد المقومات الهامة للمواطنة وأحد آليات استمرارها يؤدي بالتبعية إلى تراجع المواطنة بجميع أبعادها وأشكالها.

أن تراجع دور الدولة كمتغير مستقل يؤدي إلى تراجع الموطنة كمتغير تابع لعدة أسباب:

١- تراجع مستوى الحقوق التي تكفلها الدولة للأفراد وفيها حق العمل وحق التوظيف وضمان القضاء على البطالة وحق حفظ علاقة عادلة بين العامل وصاحب العمل، وهذا يؤثر على البعد الأول للمواطنة.

٢- أن تراجع دور الدولة في الرقابة على السوق يؤدي إلى ظهور نوع جديد من المواطنة وهى مواطنة السوق وهى مواطنة قاصرة عاجزة طبقاً لقصور السوق وعدم قدرته على إشباع احتياجات أفراد الأمة أو الدولة طبقاً لاحتياجاتهم هم وليس لاحتياجات المنظمات الاقتصادية الكبرى، هذا النوع من المواطنة يؤدي إلى تراجع رغبة الفرد في المشاركة السياسية في المنظمات السياسية للدولة.

٣- إن تراجع دور الدولة[٧] يؤدي إلى تراجع المكون الثالث للمواطنة وهو الانتماء الوطنى ، أن أحد العوامل المؤدية إلى الانتماء الوطنى هو الفخر والاعتزاز بالدولة ورموزها وقدرتها وفعاليتها وكلما تراجع دور الدولة كلما تراجع الاعتراف بها والاعتزاز بقدرتها وبالتالي يتراجع بالتبعية الانتماء الوطنى بالإضافة إلى التراجع في المشاركة في أنشطتها ونقص التوحد مع الدولة الذي يعكس الإحساس بأن الدولة تعترف به وتعمل على الالتزام بتوفير احتياجاته.

وسوف نتعرض لهذا الموضوع بالتفصيل عند الحديث عن الانتماء الوطنى .

---

[٧] اصدرت المحكمة الجنائية الدولية بلاهاى فى ٤ مارس عام ٢٠٠٩ مذكرة اعتقال بحق الرئيس السودانى عمر البشير بتهمة ارتكاب جرائم حرب فى دارفور بناء على طلب المدعى العام للمحكمة لويس مورينو اوكامبو ويأتى هذا القرار بعد مرور اكثر من سبعة اشهر من مذكرة أوكامبو التى وجهت للبشير تهمة القيام بابادة جماعية فى الاقليم ، وقال الادعاء فى مذكرته ان قوات وعملاء تحت قيادة البشير قتلت ما لايقل عن ٣٥ الف مدنى كما تسببت بموت بطيء لما يتراوح بين ثمانيين الف و٢٦٥ الفا شردهم القتال واعلن أوكامبو انه بهذا القرار سيتم اعتقال البشير حالما يتجاوز حدود السودان وكانت المحكمة الجنائية اصدرت فى مايو ٢٠٠٨ مذكرتى اعتقال بحق كل من احمد هارون وزير دولة وعلى كوشيب احد قادة مليشيا وفى المقابل اكد البشير انه غير مكترث باى قرار تصدره هذه المحكمة وان بلادة ستضل تتجاهل القرارات الدولية المتأمره عليها واتهمت السودان الدول الغربية بممارسة اقصى انواع الابتزاز على مدعى المحكمة حتى يمضى الى اخر الشوط المرسوم له

ان واقعة اعتقال البشير هى الواقعة الاولى فى التاريخ ان ياتى قرار اعتقال لرمز السيادة الوطنية علما بان السودان لم تصادق على اتفاقية روما ؟ ويثار تساؤل هل هناك ما يسمح باعتقال رئيس دولة يتمتع بالحصانة ؟؟مثل حكم محكمة الدولية الامر باعتقال الرئيس البشير رئيس السودان عام ٢٠٠٩ اول ظاهرة انتقاص للسيادة الوطنية للسودان حيث يصدر الحكم من منظمة دولية وليس من محكمة سودانية

ديمقراطية العولمة فى المصيدة

ان العولمة الرأسمالية التى صار انتصارها على المستوى العالمى امرا مؤكدا وحتميا انما هى فى طريقها لهدم الاساس الذى يضمن وجودها وهو الاساس الديمقراطى الذى تقوم عليه (وذلك طبقا لمنتقدى العولمة والمهاجمين لها) فهم يرون ان التغيير واعادة توزيع السلطة والثروة يقضيان على القنات الاجتماعية القديمة بسرعة لا تعطى للجديد فرصة لان يتطور معها على نحو متزامن وبالتالى اخذت الدول التى توصف حتى الان بدول الرفاهية تستهلك رأسمالها الاجتماعى الذى يضمن لها الوحدة القومية والتماسك السياسى والاجتماعى ، ولم يصدق العالم الشعار الذى رفعة رؤساء حكومات مجموعة الدول الاقتصادية السبع " لتكن العولمة انتصارا لمنفعة الجميع "فى نهاية شهر يونيو من عام ١٩٩٦

وينصب استنكار وغضب الخاسرين من العولمة على الحكومات والسياسيين الذين تتأكل باستمرار سلطاتهم وقدرتهم على إحداث التغيرات المطلوبة سواء تعلق الامر بتحقيق العدالة الاجتماعية أو بحماية البيئة أو بالحد من سلطة وسائل الاعلام التى توجه من قبل رجال المال والاعمال أو بمكافحة الجريمة العابرة للحدود لقد صارت الدولة اذا ارادت ذلك بمفردها مرهقة وعاجزة عن الأداء وان ارادت تحقيق ذلك بمشاركة وتعاون دوليين فان حصيلة ذلك هو الفشل والاخفاق المستمر

واذا ظلت الدولة تقدم الحجج والمبررات لعدم قدرتها فى كل المسائل المستقبلية الجوهرية طبقا لمتطلبات الاقتصاد المعولم من مواقف لا قدرة لها على

تنفيذها والتحكم فيها تصبح الحكومات ورجال الحكم مجموعة من الرجال مسلوبي الإرادة وتفقد الدول الديمقراطية شرعيتها وتصبح العولمة مصيدة للديمقراطية[8]

هجوم العولمة على المواطنة:

الآلية الثانية التي تهدم بها العولمة المواطنة هي الاتجاه نحو ما يسمى بالخصخصة أو التخصصية وهو اتجاه يعمل على تقويض المرافق الكبرى بالدولة والتي تعتبر أحد مقومات المواطنة ومبررات وجودها، الملكية الجماعية للمرافق العامة هي مبرر المواطنة والشعور بالمشاركة في الملكية مع الدولة هي أحد مقدمات أو مقومات المواطنة ببعدها الثاني والذي هو المشاركة السياسية وبعدها الثالث وهو الانتماء القومي.

وإذا كان دعاة التخصصية يرون أن مبرراتها هي توسيع قاعدة الملكية لزيادة كمية الضغط والرقابة على المنظمات وأنها أيضاً تهدف إلى توفير الحافز أو الدافع الفردي لتحسين الأداء وجودته وأنه يترتب على انتقال الملكية من الدولة إلى القطاع الخاص زيادة مستويات جودة الأداء ومستوى الربحية والقدرة على النمو والاستمرار فإن هذه المبررات تعد مقبولة إذا كانت لا تؤثر على فلسفة ومبررات وجود المرفق العام أو المنظمة المملوكة للدولة.

---

(8) راجع في ذلك

Hans و Peter Martin، Harald Schumann . Die Globalisierungsfaile .Der Angriff and Demokzatie . and wohlstand . Rowohlt . Verlage.Gmbh . Germany .1996

إلا أن واقع الأمركشف عن ان التخصصية سوف تؤثر على رسالة وفلسفة أداء المرفق العام من حيث ضمان المساواة بين المواطنين في الحصول على الخدمة العامة التي تقدمها الدولة فإذا كانت الخدمة التعليمية سوف تقدم فقط للقادرين على دفع تكاليفها وإذا كانت الصحة هي حق للأغنياء والقادرين على شرائها فإن ذلك يعني القضاء بالكامل على حق المساواة وحق الحياة وحق التعليم وحق المعرفة، وبالتالي ماذا تبقى للأفراد كمقومات للمواطنة ومبرراً لوجودها أن التزام المواطن بالمواطنة الصالحة هو رد فعل لالتزام الدولة برعايته والمحافظة على حقوقه وذلك بآليات منها يعتبر من أهمها ملكية الدولة للمرفق العام . الجانب الثاني في هجوم العولمة على المواطنة هو اتجاه العولمة للقضاء على المنظمات السياسية والاجتماعية التي هي مسئولة عن التنشئة السياسية وعن غرس وتدعيم وتأصيل المواطنة الصالحة بأبعادها الثلاثة.

أن منظمات التربية كالمدارس ومنظمات التعليم والجامعات هي المسئولة عن التنشئة السياسية للأفراد في المجتمع وهى أيضاً المسئولة عن إكساب الأفراد البعد الثالث للمواطنة وهو الانتماء الوطنى ، فإذا تخلت تلك المنظمات عن دورها في تنمية الانتماء الوطنى تحت ضغوط الربحية والتكييف والمرونة والتأقلم دون الالتزام ببرامج واضحة لتأكيد الانتماء الوطنى فكيف يمكن تصور وجوده بنفس المستويات التي يكون عليها في حالة ملكية وإدارة الدولة للمنظمات التعليمية باعتبارها مرافق عامة.

أن منظمات التعليم والتدريب والتربية لن تكون مكاناً لتنمية المواطنة بأبعادها المتعددة ما لم تشارك في خلقها ، إن العولمة في جوهرها وفي توجهاتها المتمثلة في الربحية والنمو تدفع بمنظمات التعليم بعيداً عن رسالتها وتكسبها أهداف جديدة تتمثل في الربحية والنمو وزيادة التراكم الرأسمالي.